انعكاس القطاع غير الرسمى على اقتصادات دول افريقيا جنوب الصحراء وسبل دمجه فى الاقتصاد الرسمى

د.نهلة احمد أبو العز(*)

ملخص الدراسة :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم. ولسنوات عديدة بدأت من ثلاثينات القرن العشرين ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصادات البلدان النامية إلى اقتصادات حديثة وديناميكية، وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصادات النامية ، مادام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر ، لكن خلافا للتوقعات.

وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كما تميزت بظهور أزمة اقتصادية عانت منها اقتصادات الدول النامية بشكل عام ودول القارة الافريقية على وجه الخصوص ، ورافق هذه الأزمة مجموعة إصلاحات هيكلية أتت في معظمها سلباً على خطط التنمية، وساهمت نتائج الإصلاحات الهيكلية في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكانت دول افريقيا جنوب الصحراء من اشد الدول المتأثرة بالأزمة وهذه الظاهرة، بحيث قدر حجم الاقتصاد غير الرسمى فى تلك الدول ما يقرب من ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لها خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) ، واحتلت المرتبة الاولى بين اقاليم العالم فى هذا الصدد.

(*) استاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة ، ص ص ٣٧١ - ٤٣٦.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة من وضع الاقتصاد غير الرسمي بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه الحالى فى القارة الافريقية نحو التنمية المستدامة والنمو الشامل، إلى جانب البحث في كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل لمختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة. وتهدف الدراسة الى تقديم رؤية لظاهرة القطاع غير الرسمى فى افريقيا من خلال تحديد مفهومه ، ومحاولة تفسير اسباب انتشاره فى المجتمعات الافريقية وجهود التصدى له وسبل دمجه فى الاقتصاد الرسمى. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الورقة الى عدة محاور على النحو التالى :

مقدمة .

اولاً : اطار نظرى حول مفهوم وخصائص ومؤشرات قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى.

ثانياً: وضع الاقتصاد غير الرسمى واسباب تزايد حجمه بدول افريقيا جنوب الصحراء

ثالثاً: انعكاسات الاقتصاد غير الرسمى على اقتصادات الدول الافريقية جنوب الصحراء .

رابعاً: بعض التجارب الدولية الناجحة فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى .

خامسا: سبل مقترحة لدمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى بالدول الافريقية .

خاتمة وتوصيات.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصادااات في العالم. ولسنوات عديدة بدأت من ثلاثينات القرن العشرين ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصادات البلدان النامية إلى اقتصادات حديثة وديناميكية ، وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصادات النامية ، مادام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر ، لكن خلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير

فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمون بسرعة، ولم تختف مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بل زادت انتشارا .

وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بحيث بلغت مساهمته فى ذلك الناتج خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٥) فى ١٥٨ دولة فى العالم ٣٢,٢٪ ، تباينت تلك المساهمة فى اقاليم العالم المختلفة، حيث بلغت ما يقرب من ٢١٪ فى دول شرق اسيا مقارنة بنحو ٢٤٪ فى دول الشرق الاوسط ، و٢٣٪ فى اوروبا، و ٢٧,٥٪ فى جنوب اسيا ، وحوالى ٣٦٪ فى دول افريقيا جنوب الصحراء , وما يقرب من ٣٤,٨٪ فى امريكا اللاتينية ، وحوالى ١٨٪ فى دول منظمة (OECD) . والملاحظ أنه يمس كل دول العالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية، إلا أن النسبة بلغت أقصاها في دول إفريقيا جنوب الصحراء. أما من ناحية العمالة غير الرسمية فإنه " وطبقا لبيانات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٤ والتى اشارت الى ان نحو ٥٧,٥٪ من اجمالى العمالة فى القطاع غير الزراعى تتركز فى الاقتصاد غير الرسمى ، كما اشارت المنظمة الى أنه في جميع البلدان ال ٣٦ التي تتوافر عنها بيانات، ثلاثة من كل خمسة (٥٩,٨٪) من العمال غير الزراعيين لديهم عملهم الرئيسي في القطاع غير الرسمي.

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي مصدرا هاما لفرص العمل وتتنوع فيه العمالة من أطفال، ونساء، وشباب ومسنين ومعاقين، وهذا ما يزيد من حجم الأعالة الملقاة على عاتق واضعي السياسة، بضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد المهمل عند وضع الخطط وما تعلق به من توفير سبل العيش الكريم وتوفير العمل اللائق وشروط الصحة والتأمين والمنافع الاجتماعية الأخرى. كما ويحرم المبادرون وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي من الوصول إلى أسواق الائتمان، والتدريب الرسمي و الضمان الاجتماعي، و كل هذه الخصائص تسلط الضوء على بيئة الأعمال المحفوفة بالمخاطر والتي توجد خارج الهياكل والمؤسسات القانونية الرسمية.

وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير

الرسمي، كما تميزت بظهور أزمة اقتصادية عانت منها اقتصادات الدول النامية بشكل عام ودول القارة الافريقية على وجه الخصوص، ورافق هذه الأزمة مجموعة إصلاحات هيكلية أتت في معظمها سلباً على خطط التنمية، وساهمت نتائج الإصلاحات الهيكلية في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكانت دول افريقيا جنوب الصحراء من اشد الدول المتأثرة بالأزمة وهذه الظاهرة، بحيث قدر حجم الاقتصاد غير الرسمى فى تلك الدول ما يقرب من ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لها خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٤) ، واحتلت المرتبة الاولى بين اقاليم العالم فى هذا الصدد .

اهمية الدراسة:

على الرغم من اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين حول العالم بظاهرة الاقتصاد غير الرسمى لا سيما في الدول المتقدمة ، إلا أن الباحثة ومن خلال استعراض الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية لاحظت قصوراً ملموساً في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الدول النامية بشكل عام وفي دول افريقيا بشكل خاص، كما تنبع أهمية هذه الدراسة بشكل رئيسي من وضع الاقتصاد غير الرسمي بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه الحالى فى القارة الافريقية نحو التنمية المستدامة والنمو الشامل، إلى جانب بحثه في كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط لتنمية المستدامة من خلال تحليل لمختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة . وتظهر أهمية الدراسة كذلك في أنها تلقي الضوء على استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي والجهود الدولية والإقليمية للنهوض به، مع ذكر بعض التجارب الناجحة في إدارته والتي يمكن الاستفادة منها.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تقديم رؤية نظرية لظاهرة القطاع غير الرسمى فى افريقيا من خلال تحديد مفهومه ، ومحاولة تفسير اسباب انتشاره فى المجتمعات الافريقية وجهود التصدى له، كما يعود سبب الاهتمام بدراسة هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

-التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الدول الافريقية.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من قبل الحكومات الافريقية تجاه هذه الظاهرة.
- استخلاص دروس من تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

اشكالية الدراسة :

في ظل كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي بدول افريقيا جنوب الصحراء ، ونظرا لما يسببه من تأثيرات على التخطيط التنموي المستدام ، يتركز جهد الدراسة الحالية فى الاجابة على التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن للاقتصاد غير الرسمى أن يثبّط سياسات التنمية المستدامة في دول افريقيا جنوب الصحراء ؟

وهذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في:

١ - كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في بدول افريقيا جنوب الصحراء؟

٢- ماهي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في افريقيا؟

٣- هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات التشغيل بدول القارة؟

٤-كيف يمكن دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ؟

٥-ماهي تجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؟

٦-ماهي أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الناجحة والتي يمكن محاكاتها فى الدول الافريقية ؟

فرضيات الدراسة ومنهجها:

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها ، فانه سيتم اختبار صحة الفرضية التالية:

- ان تنامى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى يساهم فى تقويض أركان التنمية

المستدامة، لأن هذه الاخيرة تقوم على أُسس وقواعد تراعي كل جوانب الحياة، حيث تكون متكاملة فيما بينها، أما الاقتصاد الخفي فهو يُبنى على الربع والبحث عن الربح السريع على حساب تحقيق المصلحة العامة.

وستقوم الدراسة باستخدام المنهج الوصفى والتحليلى فى اجزاء الدراسة المرتبطة بماهية الاقتصاد غير الرسمى وخصائصة وموءشرات قياسه ، واسباب تنامى حجمه فى الدول الافريقية ، وانعكاساته على اقتصادات تلك الدول . كما ستتبع الدراسة المنهج المقارن عند تناول بعض التجارب الدولية الناجحة فى التعامل مع تلك الظاهرة . بالاضافة الى استخدام تحليل التكلفة / العائد من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمى او الانضمام للاقتصاد الرسمى .

ولقد تم تقسيم الورقة الى عدد من المحاور على النحو التالى :

اولاً : اطار نظرى حول مفهوم وخصائص ومؤشرات قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى.

ثانياً: وضع الاقتصاد غير الرسمى واسباب تزايد حجمه بدول افريقيا جنوب الصحراء

ثالثاً: انعكاسات الاقتصاد غير الرسمى على اقتصادات الدول الافريقية جنوب الصحراء .

رابعاً: بعض التجارب الدولية الناجحة فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى .

خامسا: سبل مقترحة لدمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى بالدول الافريقية .

خاتمة وتوصيات.

أولاً : اطار نظرى حول مفهوم وخصائص ومؤشرات قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى.

لم يكن الاقتصاد غير الرسمي محط اهتمام الاقتصاديين حتى أربعة عقود الأخيرة بحيث تبين أن كل البلدان متقدمة ونامية معنية بهذه الظاهرة، ومنذ اكتشافه كمفهوم في أوائل السبعينات، و الاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبيرين، بحيث يعتبر من جهة مصدر لكسب العيش للكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بصمودها ومرونتها خاصة في الأزمات

الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة ثانية فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة، من خلال التجنب العمدي للقوانين و التنظيمات والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة. وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية. ويهدف هذا القسم من الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي، وذلك عبر تحليل المفاهيم المختلفه له، وكذلك اهم خصائصه ، اضافة الى عرض اهم اساليب ومؤشرات قياسه :

أ- المفاهيم المختلفة للاقتصاد غير الرسمى :

هناك عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، وكلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة. ، حيث لاتزال إشكالية المصطلح قائمة بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة، وسيتم التطرق إلى جملة من تعاريف جاءت بها بعض المنظمات الدولية وكذلك لقت إجماعا في الملتقيات الدولية. "ومع ذلك فمن الصعب التوصل إلى تعريف دقيق لاقتصاد الظل لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبى واللوائح التنظيمية:[1]

١- تعريف صندوق النقد الدولي والبنك الدولى:

تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية»[2] ويعرف البنك الدولى الاقتصاد غير الرسمى بانه « تبادل السلع والخدمات التى لا تعتبر مسجلة فى الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمى يفلت

١ فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلال،» نمو الاقتصاد الخفي»، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣١ ، مارس (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٢(، ص.٢

٢ المرجع السابق نفسه

فى معظم الاحيان من الضرائب وعادة ما تمارس انشطته فى الاسواق السوداء»[٣]

٢- تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي

تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقم LSC/EXP4 (IV) على أنه "يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية ، كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة. ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية. ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حد سواء .[٤]

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربع أنواع هي: الانتاج تحت الأرض، الانتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي[٥].

تعريف الامم المتحدة :

وضع المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل لعام ٢٠٠٥ تعريفاً للاقتصاد غير الرسمى ينص على وصف القطاع غير الرسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم ، مع عدم

3 Beegle, G. ; Benjamin, N. ; Recanatini, F & Santini, M. (2014). Informal Economy &The World Bank. Policy Research Working Paper No. WPS 6888.(Washington, DC: World Bank Group ,2014).

٤ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمى , وثيقة رقم ١٥٥٣ SA-٥-LSAC-EXP , (. أديس أبابا ، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر- ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩) ، ص٣.

5 Organization For Economic Co-Operation & Development «OECD, Is Informal Normal? Towards More & Better Jobs In Developing Countries, (Paris:OECD, 2009)

وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج، وهدفه الأساسي هو توليد الدخل والعمالة للأشخاص المهتمين؛ ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع على حساب البلد باعتباره مجموعة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية وتنتج بعض المنتجات للسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين، وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني فيما يتعلق على سبيل المثال بالضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي أو القوانين التنظيمية[٦].

ومن المفاهيم السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي :الاقتصاد غير الرسمي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية ويتكون من شقين شرعي وغير شرعي ، ويتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي كالتنظيم والإنتاجية والمردودية المحدودة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية ويشمل الحضر والريف وأصحابه لا يثقون بقوة القانون. وتسهم أنشطته في الناتج المحلى الاجمالى .

ب- خصائص الاقتصاد غير الرسمي :

وفقا لمنظمة العمل الدولية، فالخصائص الرئيسية للاقتصاد غيرالرسمي هي : [7]

- الدخل المنخفض :بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تفرض عليها ضرائب.
- عدم توفر الآمان الوظيفي :احتمال التعرض للطرد في أي وقت.
- التمييز بين الأطفال و النساء والشباب.
- طول ساعات العمل، بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة
- قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه: فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة ؛

٦ إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية الشعبة الإحصائية: تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، وثيقة.
ST/ESA/STAT/SERF/2/REV4/Add 2005 ، http://unstats.un.org/unsd/publication/series

7 Socialalert: the informal economy , on site www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf p12. Consulted

- انخفاض مستوى التدريب حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك ؛
- انعدام السلامة المهنية بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
- انعدام أو قلة التمثيل العمالي (النقابات العمالية).

ويتميز الاقتصاد غير الرسمي من ناحية الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بالخصائص التالية:

- عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية؛
- وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور .
- عدم وجود تنظيمات عمالية، وبالتالي استحالة جعل أصواتهم مسموعة؛
- استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي؛
- استحالة التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل القروض، المعلومات التجارية، التدريب؛
- العمال معرضون لتدخل السلطات وللمضايقات من قبل الشرطة، لأنهم يعتبرون عادة كعمال غير قانونيين؛
- استبعاد مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات الرسمية.
- الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جدا أو لأن عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتا طويلا.

ج- اسباب نمو الاقتصاد غير الرسمى ومنهجيات ومؤشرات قياسه :

١- اسباب نمو الاقتصاد غير الرسمى :

يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية: [٨]

أ- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع

٨ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، . الجزائر، يونيو ٢٠٠٤.

ب- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

ج- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

د- النمو الديمغرافي المتزايد.

ه- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصخصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال،...الخ.

و- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

ز- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ...الخ ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.

ح- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط.

ط-تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسميا.

ي- **هيكل النمو الاقتصادي:** ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي ضعيف، أو يوجد هناك نموا لكن لا يرافقه خلق فرص عمل جديدة وهذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالة المتزايدة ،مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم.

٢- منهجيات ومؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي:

نظرا لأهمية الاقتصاد غير الرسمي وبسبب إشكالية وضع معطيات دقيقة حول طبيعته، قام الاحصائيون باقتراح طرق مباشرة وغير مباشرة ومنهج النماذج[٩]، وذلك محاولة منهم للتقرب من قياس هذا الاقتصاد، من بين أهم هذه الطرق نذكر:

أولا -الطرق المباشرة:

وفقا لهذه الطريقة تحسب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الفرعية لدولة ما، والمرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي ، ثم تجمع هذه القيم الجزئية لتعطي تقديرات حول قيمة الاقتصاد غير الرسمي، هذه الطريقة تضم مختلف أنواع التحقيقات التالية:

أ- طريقة التحقيقات – الاستقصاءات

يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمى من واقع بيانات التحقيقات او الدراسات الميدانية وتضم هذه الطريقة مختلف انواع التحقيقات سواء التى تتم على مستوى الاسرة او المؤسسة [١٠]

ب- طريقة المسح بالعينات

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى من واقع بيانات المسح بالعينة بحيث تكون هذه العينة مختارة ومصممة بعناية وتقوم على اساس اجابات طوعية للافراد محل المسح . [١١]

---

9 Enste, D. & Schneider, F. (2000), "Shadow Economies: Size, Causes & Consequences", **Journal Of Economic Literature**, Pages. 77-114.

١٠ لمزيد من التفاصيل انظر:

د. محمود عبد الفضيل، د. جيهان دياب ، «أبعاد اقتصاد الخفي في أطر نظام قومي للحسابات القومية «، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٠٠)، ابريل١٩٨٥.

- Organization For Economic Co-Operation & Development «OECD): "**Measuring The Non-Observed Economy A Handbook,** 2002

11 Dennis. D, Gabor. I,& Mark. K,» The Shadow Economy A Critical Analysis", (GRIN Verlag, Germany, 2008)

ج- طريقة تدقيق الحسابات الضريبية

وفقاً لهذه الطريقة فانه يتم تقدير قيمة الاقتصاد غير الرسمى من خلال التدقيق فى الحسابات الضريبية بالمراجعة الضريبية المكثفة لعينة مختارة لبعض الممولين او المقرين او المصرحين بالضريبة والاكثر احتمالاً من غيرهم للتهرب من الضرائب، للتأكد من صحة هذه التصريحات والكشف عن التهرب الضريبى.[١٢]

ثانياً: المناهج غير المباشرة :

تسمى أيضا بمناهج «المؤشرات»وهي في الغالب مداخل في الاقتصاد الكلي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت، وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمى وهى: منهج إحصاءات الحسابات القومية، ومنهج المعاملات ، ومنهج الطلب على النقود ، ومنهج إحصاءات القوى العاملة ، ومنهج المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)[١٣].

أ- منهج إحصاءات الحسابات القومية :

يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية ، ويقوم هذا المدخل على فرض أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها، أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها، لكن هذه الدخول سوف تتحول إن عاجلا أم آجلا إلى إنفاق. وعليه فتعاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل بل في صورة إنفاق. [١٤]

ب- إحصاءات القوى العاملة (التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعلية):

يمكن النظر إلى انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة

١٢ صفـوت عوض الله : «الاقتصاد السر: دراسة آليات الاقتصاد الخفي، وطرق علاجـه»، (القاهرة: دار النهضة العربية، ديسمبر٢٠٠٢).

13 Schneider, F, «The Shadow Economy & Shadow Economy Labor Force: What Do We (Not) Know?" paper No. 5769, IZA Discussion Paper, . 2011, P.39 .

١٤ عبدالحكيم الشرقاوى.: «التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود»، (الاسكندرية :الدار الجامعيةالجديدة،٢٠٠٦).

عموما، وبالتالي فإن انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشر على تزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي .وأحد نقاط ضعف هذا المنهج تكمن في أن الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى كون الأشخاص يمكن أن يشاركوا في الاقتصاد غير الرسمي و يملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت.[١٥]

ج- منهج المعاملات او المبادلات :

يقوم هذا المنهج على افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي الوطني كما تلخصه معادلة فيشر: **M*V=P*T**

حيث: M كمية النقود (الرصيد النقدي المتاح) ، V : سرعة دوران النقود. P, : المستوى العام للأسعار، T : إجمالي حجم المعاملات أو المبادلات (حجم المعاملات الحقيقية).

فتعبر P*Tعن حجم المعاملات الكلي أو الطلب على النقود أما M*V تعبر عن العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي الاسمي (الرسمي + غير رسمي) أو عرض النقود. وبناء على هذه العلاقة يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي . كما يفترض هذا المنهج وجود سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي وبالتالي فنسبة القيمة النقدية للمعاملات**P*T** الى الناتج الوطني الرسمي تكون ثابتة عبر الزمن ، كما يفترض هذا المنهج أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي لا بد وأن تكون معاملات نقدية وبالتالي تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة.[16]

د- منهج الطلب على النقود :

ويفترض هذا المنهج أن صفقات الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) تتم في شكل مدفوعات نقدية، حتى لا تترك أي آثار ملحوظة من طرف السلطات الضريبية

١٥ سعاد رزق : «تعريف القطاع غير المنظم مدخل المنشأة»، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٧١)،(القاهرة : الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي والتشريع،٢٠٠٣).

16 1 Enste, D. & Schneider, F. (2003), “The Shadow Economy: An International Survey, Cambridge : Cambridge University Press, 2003)

.وبالتالي فالزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمى سوف تتبعها زيادة في الطلب على النقود.

وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات، أهمها:[17]

- تتم معاملات الاقتصاد الخفي باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فزيادة الاقتصاد الخفي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة.
- إن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
- تساوي سرعة دوارن النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي
- استخدام النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2) وليس بمعناها الضيق (M1)

هـ- منهج المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) :

جاء منهج المدخلات المادية في ظل الانتقادات الموجهة إلى المناهج النقدية السابقة وحسب هذا المنهج يوجد طريقتين لقياس الاقتصاد غير الرسمي، طريقة كوفمان وكاليبردا وطريقة ماريا لاكو.[18]

١- طريقة كوفمان وكالييبيردا(The Kaufmann -Kaliberda Method)

قدمت هذه الطريقة سنة ١٩٩٦، حيث يتم قياس الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل (الرسمي وغير الرسمي)، وهذه الطريقة على الرغم من بساطتها لكنها انتقدت من عدة جوانب اهمها ان بعض أنشطة الاقتصاد غير

١٧ نسرين عبد الحميد.: «الإقتصاد الخفي»، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة (١)، ٢٠٠٨).

3 Schneider, F. (2007) Shadow Economies & Corruption All Over The World: New Estimation For 145 Countries, pp , 44-46, Available at: Http://Www.Lawrence. Edu/Fast/Finklerm/Shadeconomycorruption_July2007.Pdf

18

الرسمي لا تحتاج إلى مقدار كبير من الكهرباء (مثال الخدمات الشخصية)، كما يمكن استخدام مصادر أخرى للطاقة (الغاز، البترول، الفحم)، أي أن جزء فقط من الاقتصاد غير الرسمي يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه.

٢- طريقة ماريا لاكو The Lacko:

اعتبرت هذه الطريقة أن جزء من الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء .هذا الجزء يضم ما يسمى بإنتاج القطاع الأسري، والأنشطة الذاتية التي يقوم بها الأفراد، والإنتاج والخدمات الأخرى غير المسجلة . وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تفادت عيوب طريقة كوفمان ، الا انه من الانتقادات الموجهة اليها ان انشطة الاقتصاد غير الرسمى لا تاخذ مكانها فى القطاع العائلى فقط .

ثالثاً: طريقة النماذج

كل الطرق الموصوفة سابقا (مباشرة وغير مباشرة) صممت لتقدير حجم ونمو الاقتصاد غير الرسمي وتأخذ بعين الاعتبار مؤشر واحد فقط والذي يجب أن يحيط بكل آثار الاقتصاد غير الرسمي وهو امر صعب للغاية . ومنهج النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن. وتقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الملاحظة، التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة والمراد قياسها .بحيث يعتبر الاقتصاد غير الرسمي متغير غير ملاحظ عبر الزمن، والعوامل غير المعروفة تقاس وتدرس فى معادلات تتضمنها حيث لا يمكن قياس المتغير غير الملاحظ بطريقة مباشرة ، ويتألف النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات متعدد الأسباب أو ما يسمى The DYMIMIC (dynamic multiple-indicators multiple causes) يتألف عموما من قسمين ، متغيرات غير ملاحظة و مؤشرات ملاحظة .وفي هذه الحالة يوجد متغير واحد غير ملاحظ هو الاقتصاد غير الرسمي ويفترض أن يتأثر بجملة من المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وهكذا يتحكم في البناء المتعلق بالاقتصاد غير الرسمي متغيرات ممكن

أن تكون مفيدة في التنبؤ بحركته وحجمه في المستقبل . والشكل التالى يوضح النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي . ويعالج نموذج DYMIMIC مخرجات الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن ويستخدم العديد من المتغيرات السببية والتي يمكن قياسها ومتغيرات المؤشرات ، **فالمتغيرات السببية** تتضمن قياس معدل الضريبة المتوسطة والحدية، والتضخم ، والدخل الحقيقي، ودرجة التنظيم في الاقتصاد، أما **متغيرات المؤشرات** فتتضمن التغير في نسبة مشاركة القوى العاملة و نسبة النقود السائلة على عرض النقود، واستخدمت معادلات الطلب على النقود للحصول على متوسط قيمة المنتج غير الرسمي في المدى الطويل على المخرجات التى يمكن قياسها.[١٩]

شكل رقم (١) النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي

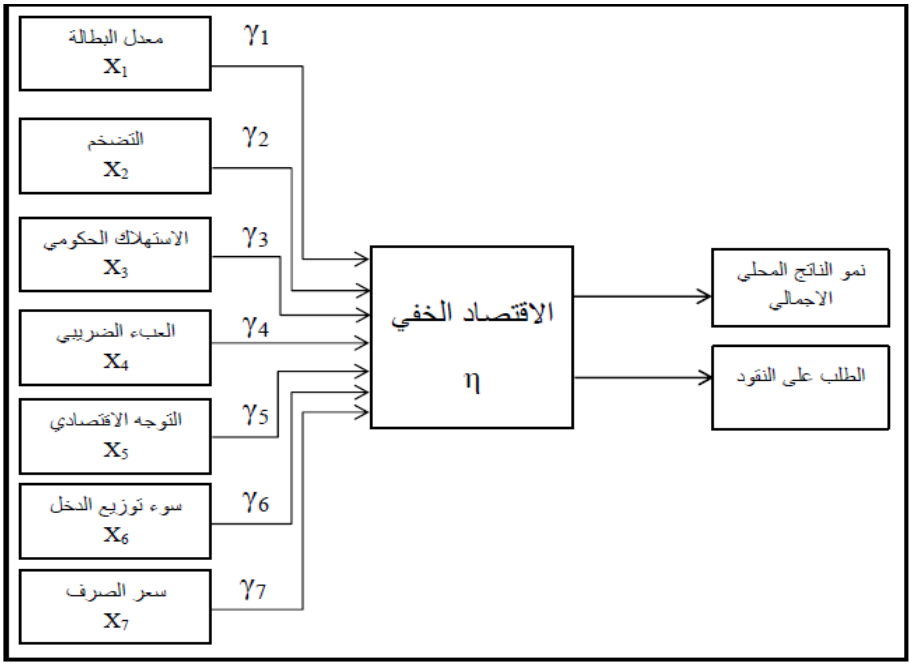

Source: SCHNEIDER Freidrich :Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries , available at : http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf , p. 45.

19 Ibid , p.46

وأغلب الأدبيات تحدد اسباب الاقتصاد غير الرسمى حسب مؤشر الديميمك DYMIMIC

فى ثلاثة انواع هى :

عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، و عبء التنظيمات ، وموقف المواطنين من الضرائب ومن الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي.

وحسب مؤشر الديميمك فالتغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يظهر في المؤشرات التالية: [٢٠]

- **تطور المؤشرات النقدية:** فإذا زادت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فستزداد المعاملات النقدية
- **تطور سوق العمل** : الزيادة في مشاركة العمال في الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليها انخفاض المشاركة في الاقتصاد الرسمي .وبشكل مماثل زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من المتوقع أن تنعكس في شكل ساعات عمل أقل في الاقتصاد الرسمي.
- **تطور أسواق الإنتاج** : فالزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تعني أن المدخلات (وخاصة العمل) تتحرك خارج الاقتصاد الرسمي (على الأقل جزئيا) .

ثانياً: وضع الاقتصاد غير الرسمى واسباب تزايد حجمه بدول افريقيا جنوب الصحراء

١- حجم الاقتصاد غير الرسمى فى دول افريقيا جنوب الصحراء:

كان الاعتقاد السائد لفترة طويلة من الزمن ان الاقتصاد غير الرسمى هو ظاهرة انتقالية تختفى تدريجياً مع نمو الاقتصاد الرسمى واستيعاب الطاقة الزائدة من قوة العمل ، غير ان هذا الافتراض لم يتحقق ، فلقد تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمى واستمر وجوده ، وهذا ما يتضح من الجدول التالى :

20 Ibid , p.48

جدول رقم (١) الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP فى بعض اقاليم العالم عامى ٢٠٠٣ و٢٠١٥

الاقليم	النسبة عام ٢٠٠٣	النسبة عام ٢٠١٥
افريقيا جنوب الصحراء	٣٩	٥٧,٥
جنوب اسيا	٢٨	٣٧
شرق اسيا	٢٠	٣١,٥
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣١	٤٤
امريكا اللاتينية	٣٨	٥١
اوروبا واسيا الوسطى	٣٧	١٦
البلدان النامية عدا الصين	٣٦	٣٤
البلدان المتقدمة	١٣	١٢,٥

Source:

- Raju, D. (2008) **Informal Sector Enterprises & Workers: Labor Market Issues & Options,** Human Development Network Social Protection & Labor (HDNSP) Unit. World Bank Group.

- African Development Bank "AFAB" (2016) "**Addressing Informality In Egypt**" Working Paper No 12odj, North Africa Policy Series, London.

حيث يتضح من الجدول استمرار تزايد مساهمة الاقتصاد غير الرسمى فى GDP وبصفة خاصة فى دول افريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت تلك المساهمة اكثر من ٥٧٪ خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٣٩٪ عام ٢٠٠٣.

وتتميز الدول الافريقية بالارتفاع النسبى للاقتصاد غير الرسمى ، وتختلف مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى من دولة لاخرى ، والجدول (٢) يوضح تلك المساهمة كمتوسط للفترة من ١٩٩١-٢٠١٥ طبقا لدراسة Friedrich Schneider لعام ٢٠١٧ ، والتى حاول فيها قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى فى ١٥٨ دولة عبر العالم باستخدام النموذج الدينامكى DMIMIC. وقد اشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط حجم اقتصاد الظل في ١٥٨ دولة خلال ١٩٩١-2015 هو 32.5% من

الناتج المحلي الإجمالي الرسمي ، والذي كان ٣٤,٨٢٪ في عام ١٩٩١ وانخفض إلى ٣٠,٦٦٪ في عام ٢٠١٥. وكان أقل حجم لاقتصاد الظل في دول شرق آسيا (١٦,٧٧٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥ ، ثم تلاها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة ١٨,٧٪ ، وأعلى قيمة لها فى دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول امريكا اللاتينية ، حيث تجاوزت مساهمته ٣٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى لتلك الدول .[٢١]

ويتضح من الجدول رقم (٢) ان الدول الافريقية تتسم بالارتفاع النسبى للاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP، وتختلف تلك النسبة من دولة الى اخرى حيث سجلت زيمبابوى وتنزانيا اعلى النسب وقدرت بنحو ٦٠,٦٪ و٥٢,٢٪ على التوالى ، فيما سجلت مورشيوس اقل نسبة فى تلك الدول الافريقية قدرت بحوالى ٢٣٪ .(الشكل رقم (٢))

جدول رقم (٢) الاقتصاد غير الرسمى فى الدول الافريقية جنوب الصحراء كنسبة من GDP خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

الدولة	متوسط المساهمة فى GDP خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) ٪
أنجولا	٤٤
بنين	٥٣,٧
بتسوانا	٣٠,٣
بوركينا فاسو	٣٨,٤
بورندى	٣٥,٨
الكاميرون	٣٢,٤
أفريقيا الوسطى	٤١,٩
تشاد	٤٠,١
جمهورية الكونغو الديموقراطية	٤٦,٤
جمهورية الكونغو	٤٥,١

21 Schneider, F. and Leandro Medina (2017), « Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

ساحل العاج	٤٣,٤
إثيوبيا	٣٤,٣
غانا	٤٢,٩
غينيا	٣٩,٩
كينيا	٣٣,١
ليسوتو	٣١,٣
مدغشقر	٤٢,٦
ملاوى	٣٨,٥
مالى	٣٨,٧
موزمبيق	٣٧,٢
نامبيا	٢٨,٢
النيجر	٣٩,٧
نيجيريا	٥٦,٣
رواندا	٣٦,٣
السنغال	٤٣,٣
سيراليون	٤١,٥
جنوب افريقيا	٢٥,٩
تنزانيا	٥٢,٢
توجو	٣٧,٣
أوغندا	٢٨,٧
زامبيا	٤٥,٣
زيمبابوى	٦٠,٦
اريتريا	٣٩,٣
الجابون	٥٢,٤
غينيا بيساو	٣٦,٤
ليبيريا	٤٣,٢
موريشيوس	٢٢,٦

Source:

Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

شكل (٢) متوسط مساهمة الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP فى دول افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥

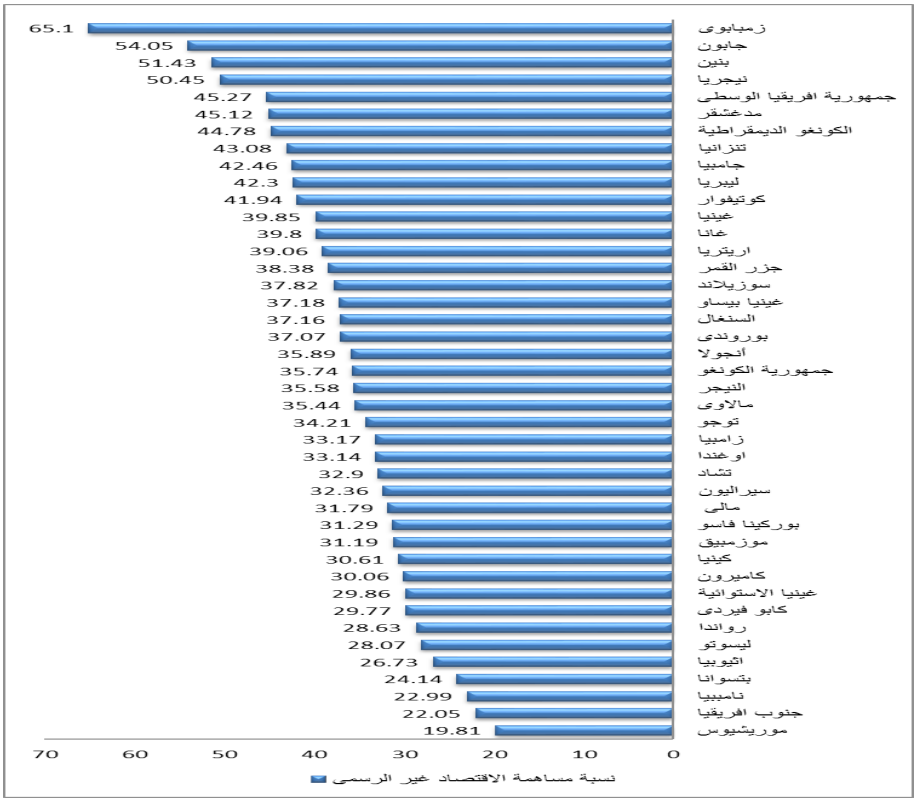

Source:
Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

والشكل رقم (٣) يوضح متوسط مساهمة الاقتصاد غير الرسمى فى عدد من المناطق بالعالم من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث يتضح منه تراجع تلك المساهمة فى دول افريقيا جنوب الصحراء من ٤٢٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ الى حوالى ٤٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ واستمرت تلك المساهمة فى التراجع الى ان بلغت نحو ٣٦٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وهى تقترب من مثيلاتها فى دول امريكا اللاتينية التى شملتها عينة الدراسة . ولكن تظل حصة النشاط الاقتصادي

غير الرسمي في أفريقيا جنوب الصحراء من بين أكبر الأنشطة الاقتصادية في العالم ، على الرغم من أن هذه الحصة قد أخذت في الانخفاض تدريجيًا ، كما يبدو الحال على مستوى العالم (الشكل ٣).

شكل رقم (٣) متوسط مساهمة الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP فى اقاليم العالم

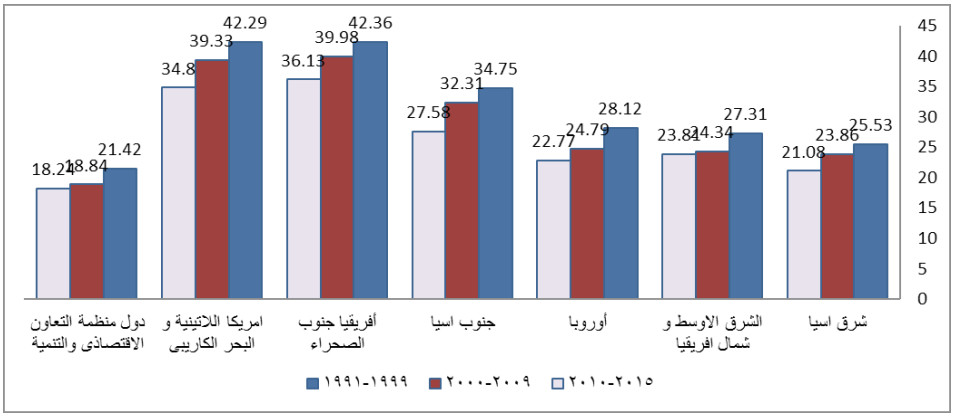

Source:
Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

ويبدو أن الطابع غير الرسمي ينخفض مع تزايد مستوى الدخل مما يعكس قدرة حكومية أعلى وحوافز أفضل نحو زيادة مستوى الرسمية في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويبلغ متوسطها ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ، في حين أنها تمثل ٢٧ ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة و ١٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة. ونفس السمة أيضا تنطبق على دول أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث يبلغ متوسط الاقتصاد غير الرسمي ٣٦,٥٪ في البلدان المنخفضة الدخل (LIC) في المنطقة و ٣٠,٤٪ لبلدانها متوسطة الدخل (MIC)، ونحو ٤٠٪ فى الدول المصدرة للبترول (Oil exporters) والدول الهشة Fragile countries))خلال نفس الفترة ، وهو ما يتضح من الشكلين (٤) ، (٥):

شكل رقم (٤) الاقتصاد غير الرسمى كنسبة منGDP حسب مستوى الدخل فى عدد من اقاليم العالم

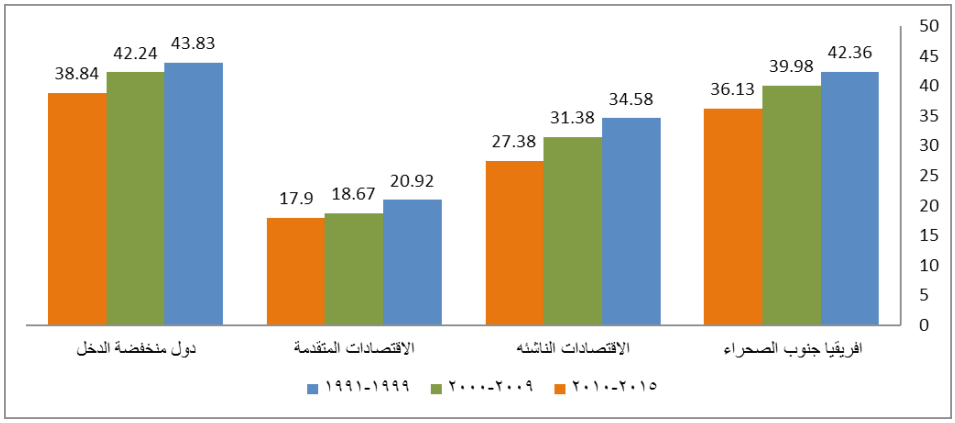

Source:
Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

شكل رقم (٥) الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP حسب مستوى الدخل فى افريقيا جنوب الصحراء

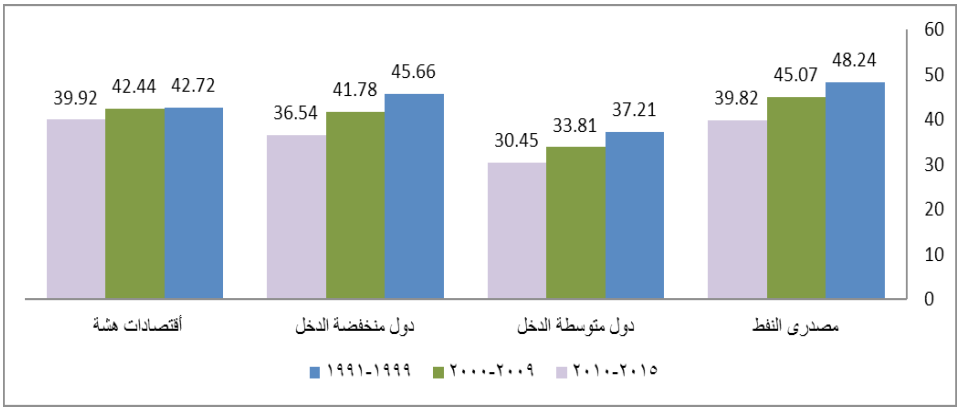

Source:
Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?" papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017 .

٢- حجم العمالة غير الرسمية فى دول افريقيا جنوب الصحراء :

يمثل عمال الاقتصاد غير الرسمى اكثر من ثلثى العمالة العالمية والتى عادة ما يتم توظيفها بأجر ومن دون عقود توظيف او منافع اجتماعية ، لكنهم يمثلون القطاع الاكثر ديناميكية فى الاقتصاد [٢٢]، ولعل الزيادة الكبيرة فى عدد العمالة غير الرسمية يجعل الامر اكثر الحاحاً وضرورة لوضع سياسات عامة محددة تهدف الى تحسين رفاهية الملايين من هؤلاء العمال وخلق وظائف افضل للجميع ، فالعمل غير الرسمى هو الشكل السائد للعمل وبخاصة فى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط ، كما ان حصة الوظائف الممارسة خارج الهياكل والمؤسسات الرسمية لبلد ما قد تمثل اكثر من نصف العمالة غير الزراعية ، وتصل الى ٩٠٪ اذا شملت العمالة الزراعية . [٢٣]

ووفقاً لدراسة بنك التنمية الافريقي الصادرة عام ٢٠١٦ فان نسبة العمالة غير الرسمية من اجمالى العمالة فى القطاع غير الزراعى تتراوح فى جنوب اسيا ما بين ٦٢٪ و٨٤٪ بينما تراوحت بين ٣٣٪ و٨٢٪ فى دول افريقيا جنوب الصحراء ، وفى شرق وجنوب اسيا ما بين ٤٢٪ و٧٣٪ ، بينما فى امريكا اللاتينية تراوحت تلك النسبة بين ٤٠ و٧٥٪ ، اما فى الشرق الوسط وشمال افريقيا تراوحت بين ٣١٪ و ٥٧٪ [٢٤].

وطبقاً لدراسة البنك الدولى عام ٢٠١٦ حول السمة اللارسمية فى اطار عملية التنمية والنمو ، فان العمالة غير الرسمية تتفاوت بين اقاليم العالم ، ويوضح الشكل رقم (٦) نسبة العمالة غير الرسمية من اجمالى قوة العمل فى مناطق العالم عام ٢٠١٥ :

22 Organization For Economic Co-Operation & Development “OECD, Is Informal Normal? Towards More & Better Jobs In Developing Countries, Op.cit.

23 Organization For Economic Co-Operation & Development «OECD› , «Informal Employment In Developing Countries”, Centre OECD Development, Labor Stat Of ILO, January2009.

24 African Development Bank «AFAB» «Addressing Informality In Egypt” Working Paper No 12odj, North Africa Policy Series, (London ,AFDB,2016).

شكل رقم (٦) نسبة العمالة غير الرسمية من اجمالى قوة العمل فى مناطق العالم عام ٢٠١٥

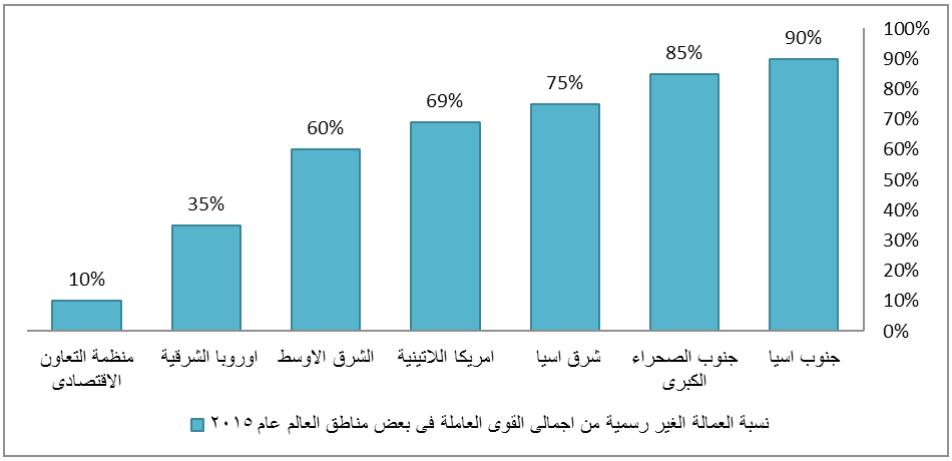

Source:
Loayza, N. (2016) "Informality In The Process Of Development & Growth" World Bank, Policy Research Working Paper 7858,(Wachington D.C.: world bank ,oct.2016)

ويتضح من هذا الشكل ان نسبة العمالة غير الرسمية بلغت عام ٢٠١٥ فى اقليم جنوب اسيا، وافريقيا جنوب الصحراء نحو ٩٠٪ ، و٨٥٪ على التوالى من اجمالى قوة العمل ، وهى تمثل النسبة الاعلى بين مناطق الدراسة ، ويعزى ذلك الى كونها دول ضعيفة الدخل كثيفة السكان فى ظل الموارد المحدودة وتعانى من مشكلات هيكلية فى اقتصاداتها ، وكلها عوامل تشكل بيئة خصبة لنمو الاقتصاد غير الرسمى والعمل فيه . و تشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية إلى أن من٣٠ إلى ٩٠ ٪ من العمالة في القطاع غير الزراعي تحدث في القطاع غير الرسمي في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتضح من الجدول التالى تلك المساهمة فى عدد من دول افريقيا جنوب الصحراء وفقا لدراسة صادرة عن صندوق النقد الدولى :

جدول رقم (٣) نسبة العمالة غير الرسمية من اجمالى العمالة بالقطاعات غير الزراعية فى عدد من دول افريقيا جنوب الصحراء

السنة	الدولة	المساهمة
٢٠١٠	جنوب أفريقيا	٣٣
٢٠٠٨	ليسوتو	٣٥
٢٠٠٨	نامبيا	٤٤
٢٠١٠	ليبيريا	٦٠
٢٠٠٨	زامبيا	٧٠
٢٠٠٦	تنزانيا	٧٦
٢٠٠٤	مالى	٨٢
٢٠١٢	مدغشقر	٨٩

Source:
International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa Restarting the Growth Engine, (Washington, D.C: IMF, April 2017)

وتؤكد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أيضا أن القطاع غير الرسمي يؤدي دورا هاما في العمالة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعمل ما بين ٥٥ و ٧٥ % من العمالة غير الزراعية في البلدان منخفضة الدخل والغنية بالموارد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مشاريع الأسر. [25]

وفي معظم البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات مصنفة بحسب الجنس، فإّن حصة النساء في العمالة غير المنظمة وفي الأنشطة غير الزراعية تتجاوز حصة الرجال . وفي أفريقيا جنوب الصحراء تتسم نسبة ٧٤٪ من عمالة النساء (فى غير الزراعة) بأنها غير منظمة، مقابل نسبة ٦١٪ للرجال؛ وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، تبلغ هذه النسبة ٥٤٪ مقابل٤٨ ٪ ؛ وفي جنوب آسيا، تبلغ هذه النسبة ٨٣٪ مقابل ٨٢٪ .ويعنى ذلك ان المجموعات الاكثر استضعافًا وتهميشًا معرضة لأن يؤول بها الأمر

25 Fox, L., C. Haines, J.H. Munoz, and A.H. Thomas.. “Africa’s Got Work to Do; Employment Prospects in the New Century.” IMF Working Paper 13/201. International Monetary Fund, Washington, DC, 2013)

إلى الاقتصاد غير المنظم.[٢٦]

٣- اسباب تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمى بدول افريقيا جنوب الصحراء:

وفقاً لنماذج النظريات الاقتصادية ، يمكن ان يعزى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمى للعديد من الاسباب التى يجب النظر اليها ككل متكامل باعتبارها نتائج ارتبطت بخصائص هيكلية تميز الاقتصادات الافريقية اسهمت فى تنامى حجم الاقتصاد غير الرسمى . يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول الإفريقية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولى . ويضطلع الاقتصاد غير الرسمى فى القارة الافريقية بدور هام فى استيعاب الكثير من اليد العاملة زهيدة الثمن فى ظل الانفجار الديموجرافى ولعل من اهم الاسباب التى ادت الى تنامى حجمه : [٢٧]

- الانفجار الديموغرافى واثاره السلبية على النمو الاقتصادى والموارد .
- الاوضاع الاجتماعية المتدنية وسوء الظروف المعيشية للسكان بالقارة .
- زيادة عرض العمل مقارنة بالطلب عليه فى ظل النمو البطىء للقطاع الخاص وضعف دور الدولة فى توفير الوظائف العمومية .

---

26 ILO: Women and men in the informal economy: A statistical picture (Geneva, ILO–WEIGO, 2002 and 2012);

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Joann Vanek, Martha Alter Chen, Françoise Carré, James Heintz and Ralf Hussmann , Statistics on the Informal Economy: Definition, Regional Estimates & Challenges,
WIEGO Working Paper (Statistics) No 2,(Cambridge:WIEGO , April 2014)

٢٧ انظر فى هذا الصدد:

African Development Fund «AFAF» (2010). Republic Of Senegal, Country Strategy Paper 2010-2015. Country Operations Department. West Region.

Échevin, D. & Murt, F. , What Determines Productivity In Senegal? Sectoral Disparities &The Dual Labor Market. The Journal Of Development Studies , (Taylor & Francis Journals, 2009.)

Angel-Urdinola, F. & Tanabe, K, "Micro-Determinants Of Informal Employment In The Middle East & North Africa Region," Social Protection & Labor Policy & Technical Notes Working Paper 66594, The World Bank.,2012.

- تسيير الاعمال من قبل اشخاص مستقلين يوظفون معهم فى اغلب الاحيان افرادا من عائلاتهم او بعض الاشخاص الذين لديهم خبرة او المبتدئين الذين يحاولون تعلم الحرف .
- ارتكاز الاقتصاد الافريقى اساساً على وحدات صغيرة من الانتاج توزع السلع والخدمات المتواجدة فى المناطق العمرانية ولعل اهم ما يميز تلك الوحدات الصغيرة عدم التصريح بالدخل المتحصل وهذا بقصد الهروب من دفع الضرائب.

وبشكل عام تصبح اللارسمية "خيارًا قسريًا" عند المجموعات الضعيفة بالدول الافريقية التي تحتاج الى فرص عمل ولكن يتم استبعادها من العمل بالقطاع الرسمي بسبب نقص الفرص ، ونقص الموارد و / أو التمييز (دراسة بنك التنمية الافريقى عن مصر) ، ومن الأسباب التي تجعل فرص العمل بالقطاع الرسمي نادرة النمو السريع لسوق العمل ، وتباطؤ خلق الوظائف بالقطاع الرسمى فى فترات الانكماش الاقتصادي، والأزمات، الإصلاحات الهيكلية . من ناحية أخرى ، قد يختار المشاركون في سوق العمل الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي إذا كان يوفر لهم فوائد أكبر مع عدد أقل من القيود المفروضة على الاقتصاد الرسمي.[٢٨] فتكاليف القيام بالمشروعات والاعمال رسميا فى العديد من الدول الافريقية تفوق فوائد معظم الشركات. كما ان اجراءات تسجيل المشروعات والبدء فيها يعد امراً مكلفاً للغاية ويستغرق وقتا طويلاً ، وهو ما يوضحة الجدول التالى والذى يوضح ترتيب عدد من دول اقليم افريقيا جنوب الصحراء فى تقرير البنك الدولى لممارسة الاعمال فى عام ٢٠١٨ والذى ضم ١٩٠ دولة على مستوى العالم :

28 Chen, M. (2012): The Informal Economy: Definitions, Theories & Polices. WIEGO, Working Paper No.1.

جدول رقم(٤) ترتيب سهولة ممارسة الاعمال فى عدد من دول افريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٨

الدولة	رتبة سهولة ممارسة انشطة الأعمال	بدء النشاط التجارى	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسيهل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ لعقود
الصومال	١٩٠	٤٧	٤٧	٤٨	٣١	٤٧	٤٨	٤٨	٣١	١٧
اريتريا	١٨٩	٤٥	٤٨	٤٦	٤٤	٤٨	٤٢	٢٥	٤٨	٢١
جنوب السودان	١٨٧	٤٥	٤٨	٤٦	٤٤	٤٤	٤٤	٨	٤٠	٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٨٤	٤٨	٤٣	٤٤	٣٧	٣٥	٣٥	٤٦	٢٥	٤٥
جمهورية الكونغو الديموقراطية	١٨٢	٨	١٨	٣٦	٣٢	٣١	٤٠	٤٢	٤٧	٤١
تشاد	١٨٠	٤٦	٣٢	٣٨	٣٣	٢٦	٣٧	٤٧	٣٧	٣١
الكونغو	١٧٩	٤٠	٢٠	٤٢	٤٣	٢٥	٣٣	٤٥	٤٤	٣٢
غينيا بيساو	١٧٦	٤١	٤١	٤١	٢٢	٣٦	٢٤	٢٨	٢٤	٣٨
أنجولا	١٧٥	٢٥	١٠	٣٠	٣٩	٤٦	٧	١٥	٤١	٤٨
موريشيوس	٢٥	٢	١	١	٢	٩	٤	١	٤	١
رواندا	٤١	١٢	١٦	٩	١	٢	١	٤	٦	٩
كينيا	٨٠	١٨	١٩	٣	٢١	٥	٥	١٤	٩	١٠
بتسوانا	٨١	٣١	٥	١١	٥	١٥	٦	٦	٣	٢٤
جنوب أفريقيا	٨٢	٢٦	١١	٦	١١	١٢	٢	٥	٢٦	١٨
زامبيا	٨٥	١٥	٧	٢٤	٣٠	١	١٠	٢	٢٧	٢٢
سيشل	٩٥	٢٨	٢٢	١٤	٣	٢٤	١٦	٣	٧	٢٣
ليسوتو	١٠٤	١٩	٣٦	٢٢	١٣	١٣	١٧	١٦	٢	١١
نامبيا	١٠٦	٣٨	١٤	٢	٤١	١١	١١	١١	١٩	٤

Source:

The World Bank «WB» ,»Doing Business Report 2018, (Washington DC: WB, 2018).

ثالثاً: انعكاسات الاقتصاد غير الرسمى على اقتصادات الدول الافريقية جنوب الصحراء .

تناولت العديد من الدراسات الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي تحت عنوانين رئيسيين؛آثار إيجابية وآثار سلبية، وقد تركزت معظم الادبيات على عرض الاثار السلبية فيه ، الا ان هذا لايعنى انه لا توجد اثاراً ايجابية تتمثل فى دوره كمهدىء اجتماعى فى وقت الازمات وتحقيق الاستقرار الاجتماعى ، كما انه يعتبر مساهماً فى خلق الوظائف وتوليد الثروات وتوليد الدخل للاسر الفقيرة ، كما انه يعتبر اهم موفر للوظائف للشباب الداخلين حديثاً للعمل .

١- الاثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمى على اقتصادات الدول الافريقية جنوب الصحراء:

أ- الاقتصاد الرسمى يمثل شبكة امان وقت الازمات الاقتصادية :

يشكل الاقتصاد غير الرسمى صماماً للامن الاجتماعى وبخاصة فى فترات الانكماش والازمات الاقتصادية حيث ينخفض حجم العمل فى القطاع الرسمى ، كما انه يحقق اثاراً توزيعية ايجابية على محدودى الدخل مما قد يؤدى الى تخفيض الفروق فى توزيع الدخل . [29]

في غياب الفرص الكافية في القطاع الرسمي ، يمثل النشاط غير الرسمي هو شبكة امان توفر فرص العمل والدخل إلى حد كبيرلعدد كبير من الأشخاص الذين قد يكونون اكثر عرضةللفقر. فبحسب احصاءات منظمة العمل الدولية فان ٣٠من إلى ٩٠ ٪ من التوظيف في القطاع غير الزراعي يحدث في القطاع غير الرسمي في بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٣). وتؤكد المسوحات العائلية أيضا أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في التشغيل في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء. فما بين ٥٥ و ٧٥ ٪ من العمالة غير الزراعية في الدول ذوي الدخل المنخفض والبلدان الغنية بالموارد في أفريقيا جنوب الصحراء يحدث في المشروعات العائلية المعيشية .[٣٠]

29 Bajada, C. & Schneider, F. (2005): «The Shadow Economies Of The Asia Pacific" Journal Of Pacific Economic Review, Vol. (10), Iss. (3), Pages 379-401

30 International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa Restarting the Growth Engine, (Washington, D.C: IMF, April 2017)

٢- مساهم رئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة :

تشمل العمالة غير الرسمية أكثر من نصف العمالة غير الزراعية في معظم مناطق العالم النامي وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥) ، بالتحديد ٨٢ ٪ في جنوب آسيا ، و ٦٦ ٪ في أفريقيا جنوب الصحراء ، و ٦٥ ٪ في شرق وجنوب شرق آسيا و ٥١ ٪ في أمريكا اللاتينية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل العمالة غير الرسمية ٤٥ ٪ من العمالة غير الزراعية.وبالنسبة لاوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مثلت أدنى مستوى (عند ١٠٪). وتشير التقديرات الخاصة بالصين، التي تستند إلى ست مدن ، إلى أن ٣٣ ٪ من العمالة غير الزراعية غير رسمية. [٣١]

جدول رقم (٥) العمالة غير الرسمية كنسبة من اجمالى العمالة بالقطاع غير الزراعى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) فى عدد من اقاليم العالم

الأقليم	النساء	الرجال	إجمالى التشغيل
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	٥٤	٤٨	٥١
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٤	٦١	٦٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٥	٤٧	٤٥
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	٧	١٣	١٠
جنوب آسيا	٨٣	٨٢	٨٢
شرق وجنوب شرق آسيا(فيما عدا الصين)	٦٤	٦٥	٦٥
الصين	٣٦	٣٠	٣٣

Source:
Joann Vanek et al., Statistics on the Informal Economy: Definitions, Regional Estimates & Challenges, WIEGO Working Paper (Statistics) No 2,(Cambridge: WIEGO , April 2014) .

31 Joann Vanek, Martha Alter Chen, Françoise Carré, James Heintz and Ralf Hussmann , Statistics on the Informal Economy: Definition, Regional Estimates & Challenges, Op.cit.

ويُقدِّر البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يُوّلد ٤٠٪ من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل و ٪ ١٧ من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدّخل .أما في إفريقيا فيساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني وتوليد الدّخل لغالبية المواطنين، ويساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الطبقة المتوسطة في القارة الإفريقية[٣٢].

٣- أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين

اتضح من الجدول رقم (٥) انه في ثلاث مناطق (من أصل ستة) وفي المناطق الحضرية في الصين ، تعتبر العمالة غير الرسمية مصدرًا أكبر للعمالة بالنسبة للمرأة مقارنة بالعمالة الرسمية ومصدر أكبر للعمالة بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجال، ففى دول افريقيا جنوب الصحراء، يعمل ٧٤ ٪ من النساء العاملات في القطاع غير الزراعي بصورة غير رسمية مقارنة بنسبة ٦١ ٪ من الرجال ؛ كما يختلف الحجم النسبي للعمالة غير الرسمية في مختلف المناطق الفرعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث تشكل العمالة غير الرسمية حصة أصغر من العمالة غير الزراعية في الجنوب الأفريقي (٣٣ ٪ في جنوب أفريقيا و ٤٤ ٪ في ناميبيا) وذلك مقارنة بالبلدان في المناطق الفرعية الأخرى (مثلا ٨٢٪ في مالي و ٧٦ ٪ في تنزانيا). [٣٣]، وفى زيمبابوى استوعب القطاع غير الرسمي حوالي ٨٤٪ من قوة العمل البالغة ١٥ عامًا فما فوق .[٣٤]

والشكل رقم (٧) يمثل النسبة المئوية للشباب الاناث والذكور العاملين فى القطاع غير الرسمى فى عدد من الدول الافريقية :

---

٣٢ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي ، وثيقة رقم - ٥ LSAC-EXP-أديس أبابا ، إثيوبيا , أكتوبر ٢٠٠٩ ،متا ح على الموقع:
http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553

33 Joann Vanek, Martha Alter Chen, Françoise Carré, James Heintz and Ralf Hussmann , Statistics on the Informal Economy: Definition, Regional Estimates & Challenges, Op.cit.

34 Rose Constancia Sakuhuni, Causes, Benefits And Costs Of Informal Economy: Evidence From Zimbabwe (1980-2013), research journal, Vol. 2, No. 4 , June , 2014, available at: www.researchjournali.com

شكل رقم (٧) النسبة المئوية للشباب الاناث والذكور العاملين فى القطاع غير الرسمى فى عدد من الدول الافريقية

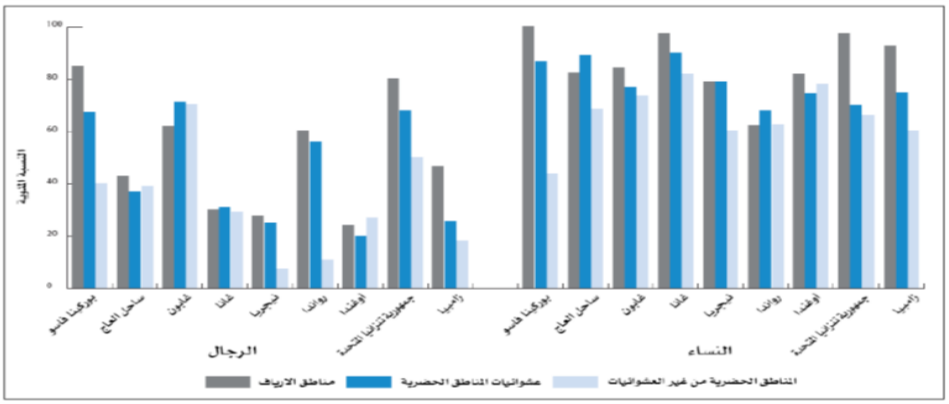

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **أعداد متزايدة من الشباب فى القطاع غير الرسمي،** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حوار المونل، العدد ١، الطبعة العربية، عمان ص٩.

٤- محفزاً لنمو الاقتصاد الرسمى :

يشكل الاقتصاد غير الرسمى حافزاً ومشجعاً لنمو الاقتصاد الرسمى ويتم ذلك بصورة غير مباشرة ، فبحسب بعض الادبيات الاقتصادية فان ثلثى الدخل المكتسب من انشطة الاقتصاد غير الرسمى يعاد ضخه فى الاقتصاد الرسمى ، فيتم ايداع هذا الدخل المتحصل فى القنوات الرسمية والبنوك التى تعيد ضخها واستثمارها فى الاقتصاد الوطنى او انفاقه فى الاقتصاد غير الرسمى على السلع والخدمات الرسمية بالوجه الذى يعود بالنفع على قنوات الاقتصاد الرسمى . [٣٥]

ب- الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمى على اقتصادات الدول الافريقية جنوب الصحراء:

١- الأثر على حصيلة الضرائب:

نظراً لأن الضريبة تمثل أحد أهم العوائد المالية لأي حكومة، إضافة لكونها أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات المختلفة للسيطرة على

35 Enste, D. & Schneider, F. ,"Increasing Shadow Economies All Over The World - Fiction Or Reality?"A Survey Of The Global Evidence Of Their Size & Of Their Impact From 1970 To 1995, Discussion Paper No. 26, The Institute For The Study Of Labor (IZA)., 1998.

سير الأنشطة الاقتصادية فيها، فإن أي انخفاض في حصيلة الضريبة داخل أي بلد سيؤدي إلى اضطرابات في اقتصادها القومي قد تؤثر في مجملها على استقرار الوضع الاقتصادي فيها. إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في داخل الاقتصاد غير الرسمي، كذلك فإن بعض أشكال الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيراً ويساهم بنسبة ملموسة من الناتج القومى فإنه يؤثر على حجم الإيرادات العامة المفترض تحصيلها .[٣٦]

٢- القطاع غير الرسمي والإنتاجية :

عندما يساهم القطاع غير الرسمى بنسبة كبيرة من فرص العمل تصبح الإنتاجية في هذا القطاع لها آثار مهمة بالنسبة للاداء الاقتصادى للدولة . وتشير احصاءات البنك الدولي إلى أن مستوى الإنتاجية فى الشركات غير الرسمية أقل بكثير من الشركات الرسمية، ففي المتوسط ، بلغت إنتاجية الشركات غير الرسمية ٢٥ ٪ فقط من انتاجية الشركات الصغيرة الرسمية و ١٩ ٪ من انتاجية الشركات رسمية متوسطة الحجم وذلك بالاعتماد على الإنتاج الحقيقي لكل موظف. هذا يعكس على الأرجح مستوى أقل من رأس المال المادي ومستويات المهارة للعمال. وهناك أيضًا اختلافات كبيرة بين دول افريقيا جنوب ابصحراءفى فجوة الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية والتي تعكس مستويات مختلفة من عدم الكفاءة النسبية للقطاع غير الرسمي. حيث تزداد فجوة الإنتاجية بشكل خاص في بعض البلدان وعلى سبيل المثال ، كينيا ، ناميبيا ، النيجر ، السنغال ، سوازيلاند وتنزانياحيث أكثر إنتاجية .[٣٧]

وارتباطاً بما تقدم ، فان متوسط حجم المشروع أصغر بكثير بالنسبة للشركات غير الرسمية من الشركات الرسمية فى افريقيا جنوب الصحراء ، وعادة ما تكون المشروعات غير الرسمية مشاريع صغيرة يعمل لديها أقل من خمسة عمال ،

36 Organization For Economic Co-Operation & Development «OECD» (2000): «Tax Avoidance & Evasion", 2000 .

37 International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa Restarting the Growth Engine, Op.cit.,p.55

والتي تشكل حوالي ٣٠ ٪ فقط من المشروعات الرسمية صغيرة الحجم و ٧٪ من المشروعات الرسمية متوسطة الحجم شركات رسمية . وتمثل نسبة الشركات الصغيرة ٧١ ٪ في اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وهى نسبة أكثر من أي بلد آخر خارج البلدان الواقعة فى هذا الاقليم ، حيث تكون نسبة الشركات الصغيرة ٦١ ٪ فقط. وهذا يعني أنه من الضرورى تصميم سياسات من شأنها العمل على تحويل الموارد إلى القطاع الرسمى .[٣٨]

وعلى سبيل المثال ، يوجد في زمبابوي عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، لكن معظمها غير مسجل ومن ثم أصبحت جزءًا من القطاع غير الرسمي. وأحد أسباب عدم التسجيل هو التهرب من الضرائب وغيرها من اللوائح أو المتطلبات الحكومية. حيث تعمل معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الخفاء ، وبالتالي تتهرب من فرض الضرائب وقد كشف احد المسوح فى زمبابوي عام ٢٠١٢ أن ٨٥ ٪ من المشروعات الضغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر غير مسجلة أو مرخصة. [٣٩]

٣- العجز في الضمان الاجتماعي في الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر غياب التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي صفة أساسية في لاقتصاد غير الرسمي ويمثل جانبا هاما من الاستبعاد الاجتماعي، ونمو حجم الاقتصاد غير الرسمي فيالعالم وفي الدول النامية يعني أن الملايين من الناس إما أنهم لم يتسن لهم الوصول إلى آليات رسمية للرعاية الاجتماعية، أو أنهم يفقدون أشكال الحماية التي يتلقونها من طرف الشركة التي يعملون فيها أو من طرف الدولة، أو كليهما في نفس الوقت .كما أنه من يعمل في الاقتصاد غير الرسمي هم الأكثر حاجة للحماية الاجتماعية، ليس فقط بسبب انعدام الأمن في عملهم و إنما لتعرضهم إلى مخاطر فعلية تخص الصحة والسلامة ليس فقط للعاملين وإنما لأسرهم أيضا.

ويمكن تصور مدى صعوبة توفير الحماية الاجتماعية عندما يتم إدراك بأنه يوجد فقط

٣٨[3] **Ibid, p.56**

٣٩ Rose Constancia Sakuhuni, Causes, Benefits And Costs Of Informal Economy: Evidence From Zimbabwe (1980-2013), **Op.cit**., p.5

٨١٪ من العمال في العالم يستفيدون من حماية اجتماعية حقيقية، وأن أكثر من نصف العمالة مستبعدون من أي شكل رسمي من أشكال الحماية الاجتماعية ، ويبلغ معدل الحماية الاجتماعية للعمال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من٥ الى ١٠ ٪ .[٤٠]

٤- عدالة توزيع الدخول بين افراد المجتمع :

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمى على توزيع دخول المواطنين ويتم ذلك من خلال طرق عدة منها التهرب الضريبى ، حيث يعيد التهرب الضريبى توزيع الدخول بطؤيقة نسبية وغير مباشرة بما يخل بمبدأ العدالة والمساواة امام الادارات العامة الضربية، حيث يحدث ان تتحمل شريحة الممولين دافعى الضرائب فى الاقتصاد الرسمى الضرائب مقابل تهرب الفاعلين فى الاقتصاد غير الرسمى من دفع الضريبة فى سبيل الحصول على الخدمة العامة بما يرفع الدخل النسبى لتلك الشريحة ، كما ان اثر الاقتصاد غير الرسمى يظهر عند اعادة توزيع الدخول لكافة افراد المجتمع دون مراعاة المواطنين دافعى الضرائب خلال الاعانات العامة لمحدودى الدخل واعانات البطالة والمعاشات دون اعتبار الدخل المتحصل عليه من ممارسة انشطة القطاع غير الرسمى .[41]

رابعاً: بعض التجارب الدولية الناجحة فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى .

لقد وقع اختيار الدراسة على البلدان التالية :السنغال، تونس، المكسيك كنموذجا ناجحا في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي، وذلك نظرا للأسباب التالية:

-اقتصاديات هذه البلدان خضعت لإعادة الجدولة من قبل صندوق النقد الدولي، وتبنت نظام اقتصاد السوق. كما يصنف دخل هذه البلدان ضمن شريحة الدخل المتوسط مما يعني تقارب اقتصادياتها، والسبب الأهم يكمن في أن البلدان السالفة الذكر حظيت بتشجيعات من قبل المنظمات الدولية واعتبرت تجاربها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي نموذجا ناجحا في التقليل من حدة هذه الظاهرة.

40 Bureau Internationale Du Travail: Sécurité sociale: questions, défis et perspectives, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 89e session, Genève, 2001, pp. 3 -4

41 Brockmann, H. Genschel, P. Seelkopf, L. ,Happy Taxation: Increasing Tax Compliance Through Positive Rewards?, Journal Of Public Policy, Vol. 36, Iss. 03, Pages: 381 -430.

١- المحيط الافريقى ودراسة تجربة السنغال في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

أ – وضع الاقتصاد غير الرسمى فى السنغال:

يستعرض هذا القسم تجربة السنغال فى اطار المحيط الافريقى والتى نجحت فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى على الرغم من ان كل مبادره لم تكلل بالنجاح منذ بدايتها وانما استمرت لبعض الوقت. وقد ظهر الاقتصاد غير الرسمى فى السنغال فى بداية السبعينيات من القرن الماضى عندما انخفضت ربحية القطاع الزراعى وانخفضت الاستثمارات به ، ومع الازمات المتتابعة التى اصابت الاقتصاد السنغالى ارتفع معدل التضخم والبطالة الرسمية مما اضطر المواطنون الى ممارسة اعمال غير رسمية . [٤٢]ويمثل الجدول رقم (٦) حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى غير الزراعى فى السنغال خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥:

جدول رقم (٦) حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى غير الزراعى فى السنغال خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥

الاقتصاد غير الرسمى	١٩٩١	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠١٥
الاقتصاد غير الرسمى من النشاط غير الزراعى	٪٧٦	٪٣٧,٢	٪٤٧	٪٤١,٧
الاقتصاد غير الرسمى من النشاط الزراعى	٪٨٨	٪٥٢,٥	-	٪٤٨
الاقتصاد غير الرسمى من القطاع الحضرى	٪٥٨,٧	٪١٠,٣	٪٣٧	-

Source:

-World Bank "WB": "Economic Overview, Senegal", Washington DC, 2016 , Available at : http://Www.Worldbank.Org/En/Country/Senegal/Overview

Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD": "Measuring The Non-Observed Economy A Handbook, Paris ; OECD,2002).

IPU, (2015): " Senegal: The Informal Sector"Agence De Senegalaise, Dakar.

42 African Development Fund «AFAF» (2010). Republic Of Senegal, Country Strategy Paper 2010-2015, Op.cit.

ويتضح من الجدول ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمى فى عام ١٩٩١ مما دعى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى محاولة وضع الاقتصاد الرسمى على الطريق الصحيح من خلال برامج التكيف الهيكلى التى بدأها بتحرير التجارة والخصخصة وتحقيق اللامركزية فى النظام المالى . وبدأ القطاع غير الرسمى فى التراجع وان استمر فى التواجد ولكن بنسبة اقل .

ب-السياسات المتخذة تجاه الاقتصاد غير الر سمي في السنغال:

في بادئ الأمر بحثت السلطات السنغالية عن مختلف الإجراءات والوسائل اللازمة للقضاء نهائيا على الاقتصاد غير الرسمي وهذا نظرا للآثار السلبية التي يخلفها هذا الأخير .لكن ومع مرور الوقت رأت هذه السلطات بأنه من الصعب جدا محو هذه الظاهرة وإنما يجب التعامل معها بصفة تجعلها تدمج تدريجيا في الاقتصاد الوطني واعتبارها كمرحلة انتقالية نحو الاقتصاد الحديث.[٤٣] لقد وجدت السلطات السنغالية بأن القطاع غير الرسمي له قدرة هائلة على امتصاص البطالة، من أجل هذا الغرض اتبعت الدولة العديد من السياسات التي كان لها دورا كبيرا في تأطير هذا الأخير، وقد اعتبرت هذه السياسات حاليا كنموذجا ناجحا. فقد مست مختلف البرامج الحكومية الموجهة للقطاع غير الرسمي الأنشطة التالية: الحرف التقليدية، الإنتاجية، والخدمات خاصة النقل، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية.

ومن بين أهم هذه السياسات: سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والتي لعبت دورا هاما في تحفيز، ترشيد وتوجيه المؤسسين ومدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل الذين يواجهون صعوبات في تسيير مشاريعهم. كما ركزت الدولة على الدور الهام الذي يلعبه قطاع الحرف وساندته فى الصعوبات التي يواجهها على مستوى الاقتصاد الكلي. [٤٤]

ويمكن فيما ذكر اهم ما قامت به السنغال من مجهودات لتغيير وضع الاقتصاد غير الرسمى :

43 IPU, « Senegal: The Informal Sector”Agence De Senegalaise,Dakar, 2015.
2 Sara C. & Minard, L. “Valuing Entrepreneurship In The Informal Economy In Senegal”, Social Enterprise Journal, Vol. (5) Iss: (3), Pages.186 – 209 Available at : http://Dx.Doi.Org/10.1108/17508610911004304, 2009.
3 IPU, Op.cit.
44

١- محاولة ادماج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الوطنى الرسمى :

قامت أيضا السلطات السنغالية بإنشاء صندوق دعم القطاع غير الرسمي، والذي يهدف إلى :الإدماج التدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي تقديم المساعدة لتحسين عوامل وظروف العمل في القطاع غير الرسمي. والعمل على إدماج الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي.وقد كان للصندوق عدة برامج لدعم وتحسين وضع الاقتصاد غير الرسمى مثل برنامج وحدة الإنتاج وإصلاح الحرف والذى يهدف إلى وضع شبكة من وحدات صغيرة تكون قادرة على الإبداع، التجديد والتأقلم مع الاحتياجات الجديدة في السوق .[٤٥]

٢- دعم المؤهلات التقنية والمدنية لاصحاب العمل وبخاصة المشروعات الصغيرة:

حيث تم تأسيس ما يسمى بمعهد التكنولوجيات الجديدة لمعلوماتية الاتصال والمعهد العالى للتسيير بغرض دعم تكوين وحدات الاقتصاد غير الرسمى مجاناً .[٤٦]

٣- اصلاح النظام الضريبى والجمركى :

عملت السنغال على تقديم تسهيلات فيما يتعلق بفرض الضرائب على الاقتصاد غير الرسمى وانشأت ثلاث انواع من الضرائب تتلائم مع طبيعة العمل فى هذا الاقتصاد هى : رسم التعادل ، الضريبة المهنية، والضريبة الجزافية . علاوة على تطوير مصالح الجمارك مما يسمح بمراقبة حركة التجارة من جهة ، ووضع اطاراً قانونياً لعمل المؤسسات المستوردة والذى من شأنه ان يقلل دخول السلع المقلدة غير الرسمية الى البلاد .[٤٧]

٤- مد نظم الحماية الاجتماعية لفاعلى الاقتصاد غير الرسمى :

انشأت وزارة العمل والتوظيف السنغالية نظام الضمان الاجتماعى الخاص بعمال الاقتصاد غير الرسمى والذى استهدف العاملين لحسابهم الخاص وقدم لهم مزايا مثل بدل ما قبل الولادة، وبدل الامومة ، والتعويضات العائلية والحوداث والتأمين الصحى .

45 4 World Bank "WB' : "Economic Overview, Senegal", Washington DC, 2016, Available at http://Www.Worldbank.Org/En/Country/Senegal/Overview

46

47 African Development Fund «AFAF» (2010). Republic Of Senegal, Country Strategy Paper 2010-2015, Op.cit.

٥- محاربة الفساد :

انشأت الدولة عدة مؤسسات جديدة لتعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد مثل: البرنامج الوطني للحكم الراشد ولجنة مكافحة الفساد ،الا أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٥ يظهر بأن هناك تحسنات طفيفة خاصة من حيث الأداء الجيد للحكم، الحرية التجارية والمالية، ومن ثم فانه مازال على السنغال القيام بمجهودات إضافية من أجل التقليل من حدة الفساد.[٤٨]

٦- دعم عدد من القطاعات الرسمية الحيوية كثيفة العمل :

بحكم أن الزراعة تعتبر من أهم موارد السنغال فقد قامت الدولة بتدعيم الفلاحين والمزارعين، بالإضافة إلى إحياء زراعة الكفاف التي تقوم على أساس مشاريع صغيرة في المناطق الريفية خاصة المتواجدة في وادي نهر السنغال، كما قامت أيضا السلطات السنغالية بإنشاء منظمات غير حكومية أهمها :منظمة المزارعين، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض البنكية وتقديم مساعدات للمشاريع الصغيرة التي تعتمد عادة على أفراد أسرة واحدة.

نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، فقد قامت الدولة بتخصيص له سنويا مبلغا معتبرا من ميزانيتها من أجل تطويره وتحسينه، بالإضافة إلى قيامها بانجاز مشروع سياحي ضخم انتهت أشغاله في سنة ٢٠١٠أطلق عليه اسم **(قافلة من عجائب السنغال)** يهدف هذا الأخير إلى تحسين مختلف المناطق السياحية في هذا البلد خاصة التي تتميز بتواجد آثار قديمة فيها وهذا من أجل جلب أكبر عدد ممكن من السياح.

٢- المحيط العربى ودراسة تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

أ – وضع الاقتصاد غير الرسمى فى تونس :

العمل غير الرسمى فى تونس يتنامى بوتيرة سريعة ويوضح الجدول التالى تنامى الاقتصاد غير الرسمى فى تونس خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٣ :

48 Blundo, G., Dealing With The Local State: The Informal Privatization Of Street-Level Bureaucracies In Senegal. Development & Change, Working Paper No Doi:10.1111/J.1467-7660.2006.00502, Vol. 37, Iss. 4, 2006, Pages: 799–819.

جدول رقم (٧) حجم الاقتصاد غير الرسمى فى تونس خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٣

الاقتصاد غير الرسمى	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠١٣
الاقتصاد غير الرسمى من النشاط غير الزراعى	٣٩٪	-	٤٤٪	٤٨,٧٪	٣٣٪	-	٤٤٪
حجم الاقتصاد غير الرسمى من GDP	٤٤٪	٤٣٪	٥٧٪	٥٣٪	٥٠٪	٤٢٪	٤٣٪
المرأة فى الاقتصاد غير الرسمى	١١٪	-	-	١٣,٩٪	١٨,١٪	٣٦٪	-

Source:

International Monetary Fund "IMF" "Presentation Of The Regional Economic Outlook Update MENA ", April 2012.

International Labor Organization «ILO» "Measuring Informality: A Statistical Manual On The Informal Sector &Informal Employment, (Geneva 2013).

- Abid, M. & Bensalha, O. (2013): "The Informal Economy In Tunisia: Measurement & Linkage With The Formal Economy" International Journal Of Economics & Business Research, Vol.(06), Iss.(02), available at: http://Works.Bepress.Com/Ousama_Bensalha/11/

-TrabelssiK. (2015) "Current State Of The Informal Economy In Tunisia As Seen Through Its Stakeholder" UGTT, Solider Center, Tunisia. Available At http://Www.Solidaritycenter.Org/Wp-Content/Uploads/2014/11/Tunisia.Informal-Economy-Report.UGTT_.2014.ENGLISH.Pdf

- ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمى حتى بلغ ٤٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٣ ، وقد قدر البنك الدولى الخسائر فى الايردات السنوية بالميزانية الناجمة عن الاقتصاد غير الرسمى فى تونس بنحو١,٢مليار دولار ، كما قدر عدد العمال غير الرسميين بها خلال عام ٢٠١٠ بنحو ٩٦١ الف شخص اى حوالى ٣٦٪ من العاملين بالقطاع الخاص. [٤٩]

ب- الاجراءات المتخذة فى تونس تجاه الاقتصاد غير الرسمى :

- **سياسة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني**

قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير فرص عمل وتنمية القطاعات التالية: الزراعة والصيد، الحرف التقليدية، وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية ،الجمركية، والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل،حيث تم إنشاء الصندوق

49 Ben Cheikh, N., International Conference On The Extension Of Social Protection, From 18 To 19 October 2012, Skhirat, Morocco.

الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري . بالإضافة إلى إنشاء صندوق آخر يسمى بصندوق القرض ، وانشاء صندوق اشتراكات للفلاحين، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين وأصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة. [٥٠]

- **دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :**

فيما يخص المهن الخاصة بالحرف التقليدية و المهن الصغيرة، فقد تم وضعها تحت تصرف صندوق يدعى بالصندوق الوطني للحرف والصناعات الصغيرة، كما أنشأ أيضا الصندوق الوطني للضمانات، والذي يهتم بالتمويل البنكي للمؤسسات المتوسطة كما اتخذت السلطات التونسية عدة اجراءات لاصلاح النظام المالى لتخفيف الضغط المالى ودعم اصحاب المشروعات الصغيرة مالياً لعل من اهمها: [٥١]

- انشاء الصندوق الوطنى لعروض العمل بهدف تقليص معدل البطالة.
- انشاء الصندوق الوطنى للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
- نظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسى للتضامن ويعتبر اول بنك متخصص فى تمويل المشاريع الصغرى والانشطة غير الرسمية .
- البنك الاسلامى ومهمته هو تقديم القروض دون ضمانات .
- صندوق التضامن الوطنى ومهمته خلق مصادر لدخول مستقرة للافراد

- **مد نطاق الحماية الاجتماعية لفاعلى الاقتصاد غير الرسمى :**

شهدت تجربة تونس مد الحماية الاجتماعية على نطاق متواضع كان من اهمها تجربة الوحدة التونسية للتضامن والتي تتضمن خاصة برنامج الحماية

50 Trabelssi, K «Current State Of The Informal Economy In Tunisia As Seen Through Its Stakeholder" UGTT, Solider Center, Tunisia , 2015 , Available At http://Www.Solidaritycenter.Org/Wp-Content/Uploads/2014/11/Tunisia.Informal-Economy-Report.UGTT_.2014.ENGLISH.Pdf

٥١ لمزيد من التفاصيل انظر :
وزارة الصناعة التونسية « منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس» مجلة بريد الصناعة العدد ١٢، مايو (٢٠١٦)، متاح علي الرابط:
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/mwg-internal/de5fs23hu73ds/progress?id=6juCZA-OQeA-fqPbPcy5UYC7ID7v8incBSjDT588FKs,&dl
Redha, L. (2002): " Wage Bargaining & Economic Conditions In Tunisa", UTICA, Seminar No. 847 (21/03/2002 To 27/03/2002.)

لاجتماعية للطبقة المتدنية[٥٢].

- **مكافحة الفساد :**

لقد بادر تونس بعدة إجراءات لمحاربة الفساد نذكر منها التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة فى ١٩ يونيه ٢٠٠٣ ، كما تعتبر تونس عضو مؤسس لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة ٢٠٠٤ ، تهتم هذه الأخيرة بقضايا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بعدما قامت بإصدار سنة ٢٠٠٣ قانون صارم ومشدد على عمليات غسيل الأموال.كما قامت وزارة التجارة والسلطات الرقابية المالية بمراقبة الاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى إنشاء داخل الوزارة الداخلية فرقة مختصة بملاحقة الجرائم الاقتصادية.[٥٣]

- **دعم عدد من القطاعات الرسمية الحيوية كثيفة العمل :**

نظرا لما للسياحة من تأثير كبير في توظيف اليد العاملة غير الرسمية ، قامت الدولة بوضع خطة عملية من أجل هذا القطاع تتكون ممايلي:

تعزيز موقع تونس في الأسواق الأوروبية التقليدية والتزامها بسياسة أكثر حرصا على احتلال أسواق جديدة وذلك عن طريق إنشاء مرصد لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالقطاع السياحي ، ثم القيام بعد ذلك بدراسات وإحصائيات للإحاطة بالقطاع مع متابعة تطورات وتحولات الأسواق الخارجية ،[٥٤] وكذلك إنشاء صندوق القدرة التنافسية الذي يموله أصحاب الفنادق يضاف إلى الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا للتسويق بهدف تدعيم وتنويع المنتج السياحي لدى الأسواق الكبرى.[٥٥]

52 International Monetary Fund «IMF» ,»Presentation Of The Regional Economic Outlook Update MENA “, April 2012.

53 Blundo, G. (2006), Dealing With The Local State: The Informal Privatization Of Street-Level Bureaucracies In Senegal. Development & Change, Working Paper No Doi:10.1111/J.1467-7660.2006.00502, Vol. 37, Iss. 4: Pages: 799–819.

٥٤ المنظمة العربية للتنمية الادارية،: «صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وإداري وتنموي»، أوراق عمل الملتقي العربي الأول للتنمية الإدارية، تونس ٢-٦ يوليو (٢٠٠٦).

٥٥ نبيل بوفليح، ”دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة فى دول شمال أفريقيا الجزائر، تونس، المغرب“، ملتقي الوطني الأول للسياحة في الجزائر الا فاق والواقع١١- ١٢ مايو (٢٠١٠).

٣- المحيط الامريكى ودراسة تجربة المكسيك في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

يلعب الاقتصاد غير الرسمى فى محيط امريكا اللاتنينة دورا هاماً فى استيعاب العمالة والتى بلغت ٤٦,٨٪ من فرص العمل فى امريكا اللاتينية خلال عام ٢٠١٥. وقد ارجعت بعض الدراسات الاقتصادية السبب وراء ارتفاع تلك المساهمة لعدة عوامل منها العوامل الديموغرافية والنمو السكانى والهجرة والفساد والرشاوى وكثافة لوائح العمل التى تفرض تكاليف اضافية على الانشطة الاقتصادية .

أ- حجم الاقتصاد غير الرسمى فى المكسيك :

يلاحظ استقرار نسبة الاقتصاد غير الرسمى فى المكسيك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ وهو ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٨) حجم الاقتصاد غير الرسمى فى المكسيك كنسبة من GDP

السنة	الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من GDP
٢٠٠٣	٪٢٧,٢
٢٠٠٤	٪٢٦,٥
٢٠٠٥	٪٢٥,٦
٢٠٠٦	٪٢٥,٥
٢٠٠٧	٪٢٥,٥
٢٠٠٩	٪٢٦,٨
٢٠١٠	٪٢٦,٢
٢٠١١	٪٢٥,٤
٢٠١٢	٪٢٥
٢٠١٣	٪٢٤,٨
متوسط الفترة ١٩٩١-٢٠١٥	٪٣١,٧

Source:

International Labor Organization “ILO” (2002) Women & Men In The Informal Economy: Statistical Picture, Geneva, Switzerland, December 2002.
International Labor Organization “ILO” (2006): Bureau Of Statistics Based On Official National Data, Working Paper No 325.
International Labor Organization “ILO” (2013) “Measuring Informality: A Statistical ManualOn The Informal Sector &Informal Employment, (Geneva 2013).
International Monetary Fund “IMF” (2010): “Mexico: 2010 Article IV Consultation – Staff Report & Public Information Notice On The EBD

ويلاحظ من الجدول وجود تقارب بين نسب مساهمة الاقتصاد غير الرسمى فى المكسيك . ولقد بلغ متوسط تلك المساهمة نحو ٣٢٪ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

ب- السياسات المتخذة فى المكسيك تجاه الاقتصاد غير الرسمى :

اتخذت الحكومة المكسيكية عدة اجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى منها:

- **اصلاح السياسات الاقتصادية وميثاق من اجل المكسيك :**

وضعت المكسيك ميثاق " من اجل المكسيك" والذى يهدف الى وضع البلاد على طريق الازدهار من خلال تدابير هيكلية وتشريعات لتحسين المنافسة ، والتعليم ، والطاقة ، والصناعة ، والعمل ، والبنية التحتية ، والاتصالات ، والنظام الضريبى . وبدأت المكسيك فى تنفيذ هذا الميثاق بشكل جدى مما نتج عنه تحسن فى السياسات الكلية ومن ثم تحسين المؤسسات الرسمية ومستويات معيشة المواطنين وبدأ الاقتصاد غير الرسمى فى التراجد مع انخفاض حدة البطالة منذ عام ٢٠٠٠. [٥٦]

- **محاربة الفقر والتنمية الاجتماعية :**

خصصت المكسيك في إطار مشروع محاربة الفقر حوالي ثلث موارد مشروعات التنمية من اجل تمويل **صندوق الترقية من اجل التنمية الاقليمية** و يهدف خاصة إلى خلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى مساعدة المزارعين، وفئتي النساء والشباب المهمشين بما يستهدف عمالة الاقتصاد غير الرسمى. كما تم انشاء **الصندوق الاهلى للتنمية الاجتماعية** الذى يهدف إلى تمويل مختلف العمليات التي غرضها إنشاء الطرقات والشوارع، بالإضافة إلى متابعة وصيانة الوحدات العلاجية المتواجدة في الشوارع .فمثل هذه المشاريع تساهم بشكل كبير في توظيف اليد العاملة وخاصة بالقطاع غير الرسمى . علاوة على انشاء الصناديق الخاصة بالمجموعات الاجتماعية وصناديق المؤسسات التضامنية التى تشجع المساهمات والتبرعات الاجتماعية من اجل

56 Organization For Economic Co-Operation & Development «OECD» (2015) "OVERVIEW OECD Economic Surveys Mexico" January 2015OECD Publishing.

تدعيم الجمعيات الاهلية المخصصة لمساعدة الشباب والنساء والاشخاص المسنين ولقد استطاعت هذه الصناديق في نهاية التسعينات من مساعدة حوالي ٢٤٩٥مؤسسة صغيرة منها٣١ ٪ أنقذت من الإفلاس، بالإضافة إلى توظيف حوالي ٢٣٢٣٤شخص[٥٧].

- **محاربة الفساد :**

يعد الفساد من اهم اسباب انتشار وتنامى الاقتصاد غير الرسمى حيث انتشار البيروقراطية وعدم قدرة الدولة على التحكم فيها ووضع اليات للمساءلة ، لذا قامت السلطات المكسيكية بمجهودات كبيرة التي من شأنها أن تقلل من الفساد والرشوة، نذكر أهمها[٥٨]:

- اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية، منها تخفيض الرسوم الجمركية لإزالة دوافع التهريب، بالإضافة إلى إدخال إصلاحات في النظام الضريبي والمحاسبي.
- إنشاء منظمات لمحاربة الفساد :كالمنظمة الخاصة بالجرائم الصحية والتي شعارها محاربة المخدرات، المنظمات الخاصة بمكافحة الجريمة وتبييض الأموال.
- توفير مرونة أكثر في ممارسة أنشطة الأعمال، الحصول على الائتمان، تنفيذ العقود، وحماية المستثمرين.

وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧ فقد صنف المكسيك فى المرتبة ١٣٥مقابل ١٨٢ دولة فى مؤشر مدركات الفساد .

- **دعم عدد من القطاعات الرسمية الحيوية كثيفة العمل :**

يشكل قطاع السياحة عنصرا حيويا في الاقتصاد المكسيكي فهو يوظف عدد هائل من اليد العاملة بحكم تصنيف إيراداته في المرتبة الثالثة بعد إيرادات

57 International Labor Organization «ILO» (2014b): «Informal Employment In Mexico: Current Situation, Policies & Challenges" Regional Office For Latin America & The Caribbean. April, 2014 Available At Http://Www.Ilo.Org/Wcmsp5/Groups/Public/---Americas/---Ro-Lima/Documents/Publication/Wcms_245889.Pdf

58 International Finance Corporation «IFC» (2009): Doing Business In Mexico, The World Bank Group.

كل من الصناعة والبترول،كما يمثل حوالي١٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى حسب إحصائيات ٢٠١٢ ، وقد قامت السلطات المكسيكية باتخاذ عدة تدابير من أجل تطوير هذا القطاع وتحسينه، نذكر أهمها :تنشيط السياحة عن طريق المكاتب السياحية المكسيكية المتواجدة في أكبر البلدان المولدة للسياحة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الشيلي، كندا، اليابان.[٥٩] وتشجيع الصناعات التي لها صلة بالترويج السياحي المكسيكي عن طريق دعم الدعاية والتسويق للمبيعات السياحية ، و إنشاء صناديق خاصة لدعم السياحة كالصندوق الوطني لدعم السياحة، والذي يعتبر الراعي الرسمي للمستثمرين في مجال السياحة.

٣- المحيط الاسيوى وتجربة الهند فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى :

أ- حجم الاقتصاد غير الرسمى فى الهند:

على الرغم من النمو الاقتصادى السريع الذى يميز العديد من الدول الاسيوية ، الا ان الاقتصاد غير الرسمى يشكل جزءاً مهماً من القوى العاملة فى البلدان الاسيوية , ولقد عانت الهند من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى التى ارتبطت بالفقر المدقع ، وتشير التقديرات الرسمية الى ان الاقتصاد غير الرسمى يساهم بما يصل الى نحو ٩٣٪ من اجمالى العمالة فى حين يعمل بالاقتصاد الرسمى ٧٪ فقط من اجمالى العمالة بالهند ، ويقدر حجم الاقتصاد غير الرسمى سنوياً بما لايقل عن ١٨ مليار دولار منذ فبراير ٢٠٠٧ . كما ساهم بحوالى ٦٦٪ من اجمالى الناتج المحلى مقابل ٤٣,٣٪ للاقتصاد الرسمى .[٦٠]

ب-السياسات المتخذة فى الهند تجاه الاقتصاد غير الرسمى :

شهدت الهند العديد من المبادرات فى سبيل ادماج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ، وعلى الرغم من ان كل مبادرة لم تمثل عنصر نجاح قوى ،

59 Mexican Ministry Of Tourisme, «General Directorate For Foreign InvestmentIn Mexico", 2008, Available At Www.Revemexicain.Com/Informations_Touristiques_Mexique.Php

60 National Sample Survey Organization. «NSSO»,. National Sample Survey Round 66 2009-2010 (NSSR66). Culcutta, 2010.

الا انها توصلت الى اسلوب ملائم للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى ولو جزئياً، فهناك سلسلة من المبادرات التى ركزت مباشرة على القطاع غير الرسمى على مدى السنوات الماضية لعل من اهمها:

- اصلاح السياسات الاقتصادية الكلية :

استهدفت حكومة الهند اصلاح السياسات النقدية والسيطرة على التضخم والبطالة ووضع البنك المركزى الهندى هدفاً للتضخم بنحو ٦٪فى عام ٢٠١٥ . كما اعتمدت حكومة الهند خطط الاصلاح الاقتصادى والتحرير وخصخصة بعض القطاعات الاستراتيجية مما ساهم فى فتح المجال امام القطاع الخاص والاستثمار الاجنبى ، اضافة الى تحقيق العديد من الاصلاحات السياسية لتحقيق الديموقراطة والعدالة الاجتماعية . كما ان التحسينات التى شهدها القطاع الصحى لكل من العاملين بالاقتصاد الرسمى وغير الرسمى ساهمت فى احداث تنوع ديموغرافى كبير .[٦١]

- محاولة ادماج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الوطنى الرسمى :

تحملت الهند على عاتقها انشاء اللجنة الوطنية للشركات فى القطاع غير المنظم كهيئة استشارية ورقابية على الاقتصاد غير الرسمى عام ٢٠٠٤ وكان الهدف منها دراسة التحديات التى تواجه الغالبية العظمى من قوة العمل النشطة اقتصادياً الموجودين فى القطاع غير الرسمى ، وربط الاقتصاد غير المنظم بالاطار المؤسسى فى مجالات الائتمان والمواد الخام والبنية التحتية ورفع كفاءته فى مجالات التكنولوجيا والتسويق والتدريب . كما تم انشاء شركة تنمية المهارات الوطنية عام ٢٠١٠بشراكة القطاعين العام والخاص وهدفها سد الفجوة بين العرض والطلب فى السوق من المهارات من خلال انشاء مؤسسات التعليم المهنى وتوفير التدريب لتمويل المدربين بخاصة غير الرسميين .[٦٢]

61 World Bank «WB»: India'sEmployment Challenge: Creating Jobs, Helping Workers», Poverty Reduction & Economic Management, South Asia, World Bank Report No. 35772 IN, Washington DC., 2006.
62 National Sample Survey Organization. «NSSO› , OP.cit

- مد الحماية الاجتماعية الخاصة بفاعلى الاقتصاد غير الرسمى :

تعهدت الهند باصلاح انظمة الضمان الاجتماعى واقامة شبكة حقيقية للامان الاجتماعى بالنسبة لكل العمال ووضعت الهند قانون الضمان الاجتماعى الخاص بالعمال غير الرسميين عام ٢٠٠٨ والذى يشمل على سبيل المثال صناديق الادخار ، واعانات اصابات العمل ، ومخططات تعليمية للاطفال والارتقاء بمهارات العمل . ويغطى هذا القانون الهند باكملها ويشمل تعريفه العمال غير الرسميين والعاملين فى المنازل والعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص ، مما يكفل تغطية واسعة للاقتصاد غير الرسمى . [٦٣]

- دعم عدد من القطاعات الحيوية كثيفة العمل :

اولت حكومة الهند الاهتمام بالقطاع الزراعى واهتمت بالفئات محدودة الدخل من المزارعين فى الاقتصاد غير الرسمى وتم تحرير قانون ضمان العمالة الريفية الوطنية لعام ٢٠٠٥ والذى يضمن ١٠٠ يوم عمل فى الاشغال العامة الى كل الاسر الريفية ، وقد ادى هذا بدوره الى استيعاب فئة من العمالة غير الرسمية تعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمى .[٦٤]

يستخلص مما تقدم ان التجارب الدولية تشير الى ان بناء سياسات ناجحة بغية دمج القطاع غير الرسمى ، لا يتطلب فقط مجرد تدابير احادية تعالج بعض القصور الادارى او التنظيمى ، وانما تستدعى اتباع منهج تكاملى يشمل معالجة الاطار التشريع والتنظيمى والثقافى ، وتظل القيمة الاهم عند اتمام عملية الدمج فى بناء ثقة متبادلة بين الحكومات والمنشات غير الرسمية ، وسيتم فى القسم التالى من الدراسة استعراض اهم وسائل دمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى .

خامسا: سبل مقترحة لدمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى بالدول الافريقية .

بالنظر إلى الحجم الكبير والمساهمات الهامة للاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا ، فإن حماية الدخل وتعزيز سبل عيش العمال غير الرسميين سيكونان مفتاح تحقيق

٦٣ منظمة العمل الدولية: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم،التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي الدورة ٣٠١ جينيف (٢٠١٤).

64 Chandra, A. , 'Vocational Education & Training In India: A Perspective For Change' Draft Of 30 October 2006, New Delhi.

أربعة أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وذلك كالتالى :[٦٥]

- **الهدف١ من أهداف التنمية المستدامة :** بما أن غالبية العمال في أفريقيا يعملون بشكل غير رسمي ، ولأن متوسط الدخل منخفض في الاقتصاد غير الرسمي ، فإن هدف الحد من فقر الدخل لا يمكن تحقيقه دون زيادة وحماية مكاسب الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

- **الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة:** بما أن النساء أكثر عرضة من الرجال للعمل بشكل غير رسمي في أفريقيا ، وحيث أن التمييز بين الجنسين والفجوات في الأجر داخل القوى العاملة غير الرسمية لا يزال قائماً ، فإن هدف المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقه دون زيادة المكاسب والحد من عيوب العاملات في الاقتصاد غير الرسمي.

- **الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة:** بما أن غالبية العمال في أفريقيا يعملون بشكل غير رسمي ، ولأن العمال غير الرسميين يواجهون عجزاً أكبر في العمل اللائق أكثر من العمال الرسميين ، فإن هدف تحقيق العمل اللائق للجميع لا يمكن الوفاء به دون مواجهة التحديات التي يواجهها العمال غير الرسميين في سعيهم لتحقيق أهدافهم المتعلقة بتأمين سبل العيش.

- **الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة:** بما أن العمال غير الرسميين يساهمون في الاقتصاد الأخضر ولكنهم غالبًا ما يتم استبعادهم من خطط المدن وخدماتها ، لا يمكن تحقيق هدف المدن الشاملة والمستدامة دون الاعتراف بالمساهمات الاقتصادية والبيئية للعمال غير الرسميين في المدن ، مع دمج أنشطة كسب العيش في المدن فى خطط وسياسات المدينة ، وتمديد الوصول إلى الأراضي العامة والخدمات العامة والمشتريات العامة للعمال غير الرسميين.

ومن هذا المنطلق يحاول هذا القسم من الدراسة التعرف على اهم الاستراتيجيات التى من الممكن اتباعها لدمج الاقتصاد غير الرسمى فى القطاع الرسمى بالدول

65 Martha Alter Chen , The Informal Economy in African Cities: Key to Inclusive and Sustainable Urban Development,OECD Global Forum on Development , April 2017.

الافريقية وذلك من خلال اجراء تحليل "التكاليف / العائد " من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمى او إضفاء السمة الرسمية ، ثم الانتقال الى عرض اهم استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي وإدارته.

١- تحليل "التكاليف / العائد " من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمى وإضفاء السمة الرسمية:

فى هذا الاطار سيتم تناول تحليل "التكاليف/العائد" من بعدين ، البعد الأول تكاليف وعائد البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي ، والبعد الثاني تكاليف وعائد إضفاء السمة الرسمية والتحول إلى الاقتصاد الرسمي وأثرها على مكونات الاقتصاد غير الرسمي سواء الوحدة غير الرسمية ، المستهلك أو الدولة، ويعد تحليل " التكاليف / العائد" منهجية فى النظرية الاقتصادية يمكن من خلالها حساب فوائد وتكاليف قرار أو سياسة ما لمجموعة كاملة من الخيارات والمقارنة بينها وتحديد مستوى الكفاءة من الناحية الاقتصادية على النحو التالى :

أ- تحليل تكاليف وعائد البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي

يوضح الجدول التالى تحليل " التكاليف / العائد " من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي:

جدول تحليل "التكاليف / العائد " من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي

تكاليف البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمى	العائد من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي
بالنسبة للوحدة غير الرسمية	
- الوقوع تحت طائلة القانون والقبض على المكون غير الرسمي من قبل السلطات.	- تعظيم الأجر أو الأرباح.
	- تحقيق دخل ولو حد الكفاف.
	- تجنب التكاليف المباشرة المتمثلة فى تكاليف بدء النشاط والضرائب والرسوم الإدارية.
- الغرامات والعقوبات المطبقة فى حالة الاكتشاف .	- تجنب التكاليف غير المباشرة المتمثلة فى الرشاوى وتكلفة الوقت اللازم والمطلوب للوفاء بمتطلبات للتسجيل.

- مصادر النشاط غير الرسمي.	- تجنب الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل.
- عدم القدرة على التوسع إنتاجيا وتسويقياً إلا فى حدود شريحة معينة والبقاء صغيراً خشية أن تصبح هدفا لمفتشي الحكمة والرشوة العلية.	- تجزئة النشاط ومن ثم تجزئة المخاطر. - الحرية فى الإنتاج دون التقيد بأى معايير أو مقاييس قانونية.
- عدم القدرة على الاستفادة من خدمات القطاع العام والخاص (خدمات الائتمانية – خدمات البنية التحتية – المعارض التجارية – وتدريب المظفين والمديرين) المتاحة للشركات التى تتوافق تماما مع اللوائح.	- مشكلة المتقاعسين المعتمدين(Free-rider):عند رفض شريحة كبيرة من الوحدات غير الرسمية دفع مقابل الخدمات التى تتمتع بها المنشآت غير الرسمية والرسمية على حد سواء
- التعاقد غير ملزم تنطوى على مخاطر للعامل والمورد والوحدة غير الرسمية.	- أقل تأثراً بالأزمات الاقتصادية الحادة من الاقتصاد الرسمي.
-صعوبة اللجوء الى النظام القانوني والقضائي من أجل نفاذ العقود.	-أكثر مرونة وأقل تكلفة فى شروط التعاقد.
بالنسبة للمستهلك النهائي	
- تشوه الأسعار المحلية ورداءة الجودة	-الاستفادة من الأسعار المنخفضة نسبياً وسهولة الوصول للسلع .
- الضرر الصحى الناتج عن عدم خضوع المنتجات غير الرسمية للمواصفات والمقاييس الصحية.	-وتنوع السلع والخدمات على اختلاف درجة جودتها.
بالنسبة الدولة	
- انخفاض مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية.	- امتصاص الصدمات وقت الكساد فى وقت ينكمش فيه الطلب وتنخفض القوى الشرائية للأفراد.
تقويض القانون والنظام وعدم فرض الدولة لسيطرتها على أوجه النشاط الاقتصادى.	- نشاط الاقتصاد وتكرار دورة تحول الأصول بصورة أسرع والاستفادة من أثر المضاعف.

- انخفاض حجم الإيرادات العامة المفترض تحصيلها والتأثير على ميزانية الدولة (القاعدة الضريبية).	- حل مؤقت للبطالة فى ظل الانفجار السكاني وصعوبة امتصاص الدولة لفائض العمالة (وينطبق ذلك على حالة جمهورية الصين فى منتصف 1990 التى شجعت الاقتصاد غير الرسمي على النمو والازدهار (
- تهديد الاستدامة المالية	
- التكلفة الاجتماعية من دعم فاعلى الاقتصاد غير الرسمي وبخاصة عند تدهور الأوضاع الاقتصادية والتظاهرات والاحتجاجات ضد الدولة لأنهم أول المتضررين	

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع التكلفة/ للعائد المحتمل من البقاء تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي

ب- تحليل تكاليف وعائد إضفاء السمة الرسمية

لإضفاء السمة الرسمية عائد أكبر من التكاليف ويمكن أن نلخص نسبة التكاليف/ العائد من السمة الرسمية وذلك على النحو الموضح فى الجدول التالى :

جدول تحليل "التكاليف / العائد " من إضفاء السمة الرسمية

التكاليف إضفاء السمة الرسمية	العائد من إضفاء السمة الرسمية
بالنسبة للوحدة غير الرسمية	
- تكاليف اضفاء الطابع الرسمي. « التسجيل الأولى» (كالتكاليف النقدية والادارية عن التسجيل ، تكاليف الوقت ، المعلومات).	- الحماية الاجتماعية والسلامة المهنية ومكافات التقاعد وظروف عمل لائقة. - تجنب العقوبات الحكومية والتوسع دون خوف من تدخل الحكومة.
-تكلفة الامتثال المستمر(كالامتثال للقانون فيما يخص قواعد التعيين والفصل وتكلفة العمالة وفقا للحد الأدني للأجور الرسمي، الامتثال لقواعد الصحة والسلامة ،والقواعد البيئية ،وتكلفة الامتثال للضرائب)	- القدرة على إصدار إيصالات رسمية اللازمة لتوسيع قاعدة العملاء للشركات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات). -الوصول إلى التصدير والعمل مع الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات.

- تكلفة الفرصة البديلة : والتى تتمثل فى العائد فى البقاء فى اطار اللارسمية والتشغيل بشكل غير رسمي وتكلفة الفرصة البديلة فى ضياع الوقت والأرباح المرتبطين البيروقراطية والتاخير فى الوفاء بمتطلبات تسجيل المشروع.	- القدرة على خلق اتفاقيات ملزمة قانونيا مع الموردين والعملاء ومزيد من القوة التفاوضية ، مما يؤدى الى انخفاض أسعار المدخلات. - الوصول إلى مصادر تمويلية جديدة منخفضة التكلفة كالبرامج الحكومية لدعم الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية.
بالنسبة للمستهلك النهائي	
- الأسعار المرتفعة نسبياً مقابل جودة الخدمة والسلعة	- الأسعار المتماثلة للسلع والخدمات وتحقيق قانون السعر الواحد(LOP) ، الاستفادة من سياسة الاستبدال والاسترجاع وخدمات ما بعد البيع واتباع طرق قانونية.
بالنسبة للدولة	
- تكاليف الإصلاح الاقتصادى والقانوني للنظم والسياسات القائمة لجذب مكونات الاقتصاد غير الرسمي على التحول .	- ارتفاع الناتج المحلي والقاعدة الضريبية وفائض الموازنة العامة للدولة وتمويل الخدمات العامة. - يسمح اعادة تخصيص الموارد بكفاءة أكبر.
- تكاليف انفاذ السمة الرسمية على مكونات الاقتصاد غير الرسمي.	- اتساق الاحصاءات والبيانات الرسمية. - فعالية السياسات الهادفة لتحقيق سياسة الدولة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى

ويلاحظ من الجدولين السابقين ارتفاع نسبة العائد للتكلفة المحتملة من اضفاء السمة الرسمية على وحدات الاقتصاد غير الرسمي مقابل ارتفاع تكلفة البقاء فى اطار الاقتصاد غير الرسمي على كل المستويات ، هو ما أكدته دراسة (Adek Hamid,D.&El Mahdi,A.٢٠٠٣) أن البلدان التى حاولت إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي كانت أكثر نجاحا من تلك التى اختارت الحفاظ على الوضع الراهن للاقتصاد غير الرسمي.[٦٦]

66 Abdel Hamid, D. & El Mahdi, A. «The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences &The Road Ahead Of Egypt". Erf Working Paper No. 0324. Cairo, Egypt, ERF, 2003.

٢- استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي وإدارته

يستعرض هذا الجزء ثلاثة سياسات بديلة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمى وذلك حسب طبيعة الدولة وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي فيها وهذه الاستراتيجيات هى : إما أن تقوم الدولة برفع يدها عن الاقتصاد غير الرسمي وعدم التدخل فى عمله ،أو القضاء على الاقتصاد غير الرسمي تماما، أو إضفاء السمة الرسمية على الاقتصاد.

أ - استراتيجية عدم تدخل الدولة فى عمل الاقتصاد غير الرسمي

أول خيار محتمل هو " ألا تفعل الدولة شيئا " تجاه الاقتصاد غير الرسمي، وكنتيجة لذلك سيشكل ذلك حافز لمعظم الوحدات الاقتصادية الناشئة وبخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر أن تنضم للاقتصاد غير الرسمي والاستفادة من الوفر الضريبى وفائض عرض العمالة غير المستوعبة فى الاقتصاد الرسمي وفائض الطلب على السلع والخدمات غير الرسمية زهيدة الثمن مقارنة بالسلع والخدمات الرسمية. غير أن المشكلة فى هذه الاستراتيجية انها قد تكون مجدية بالنسبة للدول المتقدمة وعلى النقيض غير مجدية فى الدول النامية نظراً لطبيعة الاقتصاد غير الرسمي وآثاره السلبية على كل من العاملين فى الاقتصاد غير الرسمي، وأصحاب المؤسسات غير الرسمية، والمؤسسات الرسمية ، والمستهلك ، والدولة بصفة عامة، ومن ثم فإن عدم تدخل الدولة فى عمل الاقتصاد غير الرسمي غير مجدى بالنسبة للدول النامية ومنها دول أفريقيا جنوب الصحراء بما يعنى أن اتخاذ اجراءات للتصدى للاقتصادغير الرسمي أمر حتمى ومرغوب فيه.

ب-استراتيجية القضاءعلى الاقتصاد غير الرسمي

والخيار الثانى هو القضاء على الاقتصاد غير الرسمي فى حال إذا ما تعاملنا مع الفاعلين الاقتصاديين غير الرسميين على إنها الفئة المتهربة من الضرائب وكافة اللوائح والقوانين نظرا لارتفاع العائد أو المردود من العمل فى الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالتكلفة المتوقعة من الكشف أو الاعتقال والعقاب، غير أن المشكلة الرئيسية فى سياسة القضاء التام على الاقتصاد غير الرسمي هو بمثابة قضاء على ثقافة

ريادة الأعمال ةالتنافسية بين المؤسسات والقضاء على خلق مشروعات جديدة مهما بغ حجمها، حيث يعد الاقتصاد غير الرسمي أرض خصبة للمشروعات الجديدة وبخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر ،فضلا عن عدم الاستفادة من الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي اقتصاديا واجتماعيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو.

ج- استراتجية إضفاء السمة الرسمية على عاملى ووحدات الاقتصاد غير الرسمى

الخيار الثالث ولعله الأهم هو سياسة إضفاء السمة الرسمية على عاملى ووحدات الاقتصاد غير الرسمي. ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية :

١- تقنين الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي: للحد من الانضمام للاقتصاد غير الرسمي، يمكن اعتماد عدد من تدابير السياسة العامة التى تثنبط الوحدات الراغبة فى العمل فى الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال عدد من السياسات لعل من اهمها :

أ- تبسيط الإجراءت التنظيمية القانونية والإدارية.

ب- اضفاء سمة المشروعية على الوحدات غير الرسمية متناهية الصغر.

ج- تقديم برامج تنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة.

٢- تشجيع الخروج من الاقتصاد غير الرسمي وتمكين إضفاء الطابع الرسمي: حتى يتم تثبيط أو "دفع" العمالة والوحدات وكذا ممارسة الأنشطة الاقتصادية خارج إطار الاقتصاد غير الرسمي لابد أن تستهدف السياسة اما القوة العاملة غير الرسمية او اصحاب العمل أو المتعاملين مع الاقتصاد غير الرسمي وتندرج هذه السياسات والتدابير فى عدد من الفئات المختلفة عن تدابير الردع وتقنين الانضمام للاقتصاد غير الرسمي ، وتقع فى اطار وسائل الجذب للاقتصاد الرسمي ، ومن أهم هذه السياسات:

أ- العفو المجتمعي والكشف الطوعي عن الأعمال غير الرسمية.

ب- تقديم الخدمات الاستشارية والدعم.

ج- استهداف المستهلكين أو العملاء من خلال تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

د- التوعية والحملات الإعلامية.

خاتمة وتوصيات.

هناك الكثير من الطاقات الكامنة في القطاع غير المنظم حيث لدى الكثير ممن يعملون فيه القدرة على الإبداع والتجديد وممارسة الأعمال بشكل يتميز بقدر كبير من الكفاءة إذا ما تمت إزالة عدد من القيود، ووضع استراتيجيات مناسبة لذلك . وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن التعامل مع القطاع غير المنظم يجب أن يتركز على أربعة محاور أساسية :تحسين أوضاع العاملين في القطاع غير المنظم، وتيسير تحول العاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وتشجيع اندماج القطاع غير المنظم القطاع المنظم، وتشجيع اندماج القطاع غير المنظم القطاع المنظم، ورفع كفاءة القوى العاملة .

١- تحسين أوضاع العاملين في القطاع غير المنظم

يمكن القول أن هناك عددا من الحقوق التي لابد من توفيرها للعاملين في القطاع غير المنظم ، ومن ثم يجب العمل على الآتي :

أ- وضع برامج تمويلية لأصحاب المنشآت في القطاع غير المنظم لتحسين أحوالهم.

ب- على الحكومات العمل على توفير التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم

ج- التركيز في وضع البرامج التدريبية والتمويلية على المناطق الريفية التي يكون أحوال العاملين فيها أسوأ منهم في المناطق الحضرية .

د- التركيز في وضع البرامج التدريبية والتمويلية على المرأة، حيث أنها تتركز بشكل أعلى نسبياً من الرجل في القطاع غير المنظم .

هـ- لابد من خلق الوعي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية التنسيق فيما بينهم لخلق شبكات أو هيئات متخصصة بهدف أن يكون لهم صوت مسموع يسمح لهم بحماية حقوقهم ، وأن يرفعوا مستوى الإنتاجية والكفاءة عبر التعاون فيما بينهم، وتوفير المعلومات والتكنولوجيا والتمويل وغيرها من الموارد، و خلق روابط بالشركات الكبيرة في القطاع المنظم حتى يستطيعوا التصدى لتحديات العولمة.

٢- تيسير تحول العاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم :

أ- الاهتمام بالتعليم، والارتقاء بمستواه، ومراعاة الاتساق بين متطلبات سوق العمل والعملية التعليمية

ب- وضع برامج تدريبية رفيعة المستوى للعاملين تساعدهم على اكتساب المهارات التي توائم متطلبات سوق العمل، وتمكنهم من الحصول على فرص عمل مناسبة في إطار القطاع المنظم، أو إقامة منشأة منتجة تعمل بشكل منظم.

ج- وضع سياسات من شأنها إذابة المعوقات التي تحول دول الدخول في القطاع المنظم:

- يمكن أن تقوم الحكومات بتخفيض معدلات الضرائب على المنشآت، أو على الأقل تعطى المنشآت مدة معقولة من الإعفاء الضريبي، يسمح للمنشأة بتحقيق معدلات من الأرباح لدعم نموها، وتطوير أساليب الإنتاج فيها.
- تعديل قوانين سوق العمل لتكون أكثر مرونة بشكل يحفز أصحاب الأعمال على تعيين الأفراد بشكل رسمى .
- تعديل القوانين لتحقيق إنصاف بين المرأة والرجل بشكل لا يجعل تعيين الإناث أكثر تكلفة بشكل كبير على صاحب العمل مقارنة بالذكور.
- وضع قواعد صارمة بشأن حظر عمالة الأطفال تتماشي وقوانين العمل الدولية، مع توجيه اهتمام خاص بالفتيات، ومحاولة خلق فرص تعليمية، وبيئة صحية للأطفال العاملين .

٣- تشجيع اندماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم :

ويقصد بذلك إدماج القطاع غير المنظم في القطاع الحديث المنظم، لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه، وتنظيم شؤونه لتطويره. دون أن يؤدى ذلك إلى التضحية بديناميكية وروح المبادرة والمرونة التي يتحلى بها. ومن ثم لابد من دراسة القطاع غير المنظم لتحديد المشاكل التي يواجهها، وبالتالي تعظيم المزايا التى أن يحققها في حال تنظيمه ، ومنها القدرة على النمو، توفير الخدمات ، والنفاذ للأسواق ، والاستفادة من إمكانيات المنافسة.

٤- رفع كفاءة القوى العاملة :

ويجب التركيز على تنمية المهارات الآتية بالنسبة لعاملين :

- القدرة على التقاط المعلومات، وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
- القدرة على التكيف والتعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- إتقان التعامل مع تقنية المعلومات، والتقنية المعتمدة على الحاسب، وتطبيقاتها في مجال العمل.
- القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية.
- إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية.
- إتقان العمل خارج حدود المكان والزمان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أم بيئات افتراضية.
- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات والهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.

قائمة المراجع

اولاً: مراجع باللغة العربية :

١. فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلال،» نمو الاقتصاد الخفي»، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣١ ، مارس (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٢)

٢. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمى , وثيقة رقم ١٥٥٣ LSAC-EXP-5-SA , (. أديس أبابا ، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر- ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩)

٣. إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية الشعبة الإحصائية: تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية ١٤٤٠ ، منشورات الأمم المتحدة، ، نيويورك ، وثيقة.
ST/ESA/STAT/SERF/2/REV4/Add 2005 ، http://unstats.un.org/unsd/publication/series

٤. المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل،

٥. . الجزائر، يونيو ٢٠٠٤.

٦. د. محمود عبد الفضيل، د. جيهان دياب ، "أبعاد اقتصاد الخفي في أطر نظام قومي للحسابات القومية "، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٠٠)، ابريل١٩٨٥.

٧. صفوت عوض الله.: "الاقتصاد السر: دراسة آليات الاقتصاد الخفي، وطرق علاجه"،(القاهرة: دار النهضة العربية، ديسمبر٢٠٠٢).

٨. عبدالحكيم الشرقاوى.: "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، (الاسكندرية :الدار الجامعيةالجديدة،٢٠٠٦).

٩. سعاد رزق : "تعريف القطاع غير المنظم مدخل المنشأة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٧١)،(القاهرة : الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي والتشريع،٢٠٠٣).

١٠. نسرين عبد الحميد.: "الإقتصاد الخفي"، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة (١)، ٢٠٠٨).

١١. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم - ٥ LSAC-EXP-أديس أبابا ، إثيوبيا , أكتوبر٢٠٠٩ ،متا ح على الموقع:
http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553

١٢. وزارة الصناعة التونسية " منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس" مجلة بريد الصناعة العدد ١٢، مايو (٢٠١٦)، متاح علي الرابط:
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/mwg-internal/de5fs23hu73ds/progress?id=6juCZA-OQeA-fqPbPcy5UYC7ID7v8incBSjDT588FKs,&dl

١٣. المنظمة العربية للتنمية الادارية،: "صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي وإداري وتنموي"، أوراق عمل الملتقي العربي الأول للتنمية الإدارية، تونس ٢-٦ يوليو (٢٠٠٦).

١٤. نبيل بوفليح، "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة فى دول شمال أفريقيا الجزائر، تونس، المغرب"، ملتقي الوطني الأول للسياحة في الجزائر الا فاق والواقع١١- ١٢ مايو (٢٠١٠).

١٥. منظمة العمل الدولية: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم،التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٣ جينيف (٢٠١٤).

ثانياً : مراجع باللغة الاجنبية

1 - Beegle, G. ; Benjamin, N. ; Recanatini, F & Santini, M. (2014). **Informal Economy &The World Bank.** Policy Research Working Paper No. WPS 6888.(Washington, DC: World Bank Group ,2014).

2-Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD, **Is Informal Normal? Towards More & Better Jobs In Developing Countries**, (Paris:OECD, 2009)

3- Socialalert**: the informal economy** , on site www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf p12. Consulted

4- Enste, D. & Schneider, F. (2000), "Shadow Economies: Size, Causes & Consequences**"**, **Journal Of Economic Literature**, Pages. 77-114.

5- Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD): **"Measuring The Non-Observed Economy A Handbook,** 2002

6- Dennis. D, Gabor. I,& Mark. K," **The Shadow Economy A Critical Analysis"**, (GRIN Verlag, Germany, 2008)

7- Schneider, F, "**The Shadow Economy & Shadow Economy Labor Force: What Do We (Not) Know?"** paper No. 5769, IZA Discussion Paper, . 2011

8- Enste, D. & Schneider, F. (2003), "**The Shadow Economy: An International Survey,** Cambridge : Cambridge University Press, 2003)

9- Schneider, F. (2007) S**hadow Economies & Corruption All Over The World: New Estimation For 145 Countries,** pp , 44-46, Available at: Http://Www.Lawrence.Edu/Fast/Finklerm/Shadeconomycorruption_July2007.Pdf

10- Raju, D. (2008) **Informal Sector Enterprises & Workers: Labor Market Issues & Options,** Human Development Network Social Protection & Labor (HDNSP) Unit. World Bank Group.

11- African Development Bank "AFAB" (2016) "**Addressing Informality In Egypt**" Working Paper No 12odj, North Africa Policy Series, London.

12- Schneider, F. and Leandro Medina (2017), " **Shadow Economies around the World: New Results for 158 Countries over 1991-2015?"** papper No. 5769, IZA Discussion Paper. Feb. 2017.

13- Loayza, N. (2016) "**Informality In The Process Of Development & Growth**" World Bank, Policy Research Working Paper 7858,(Wachington D.C.: world bank ,oct.2016)

14- Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD', "**Informal Employment In Developing Countries"**, Centre OECD Development, Labor Stat Of ILO, January2009.

15- African Development Bank "AFAB" "**Addressing Informality In Egypt**" Working Paper No 12odj, North Africa Policy Series, (London ,AFDB,2016).

16- International Monetary Fund, **Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa Restarting the Growth Engine**, (Washington, D.C: IMF, April 2017)

17- Fox, L., C. Haines, J.H. Munoz, and A.H. Thomas.. "**Africa's Got Work to Do; Employment Prospects in the New Century**." IMF Working Paper 13/201. International Monetary Fund, Washington, DC, 2013)

18- ILO**: Women and men in the informal economy: A statistical picture** (Geneva, ILO–WEIGO, 2002 and 2012);

19- Joann Vanek, Martha Alter Chen, Françoise Carré, James Heintz and Ralf Hussmann , **Statistics on the Informal Economy: Definition, Regional Estimates & Challenges,** WIEGO Working Paper (Statistics) No 2,(Cambridge:WIEGO , April 2014)

20- African Development Fund "AFAF" (2010). **Republic Of Senegal, Country Strategy Paper 2010-2015**. Country Operations Department. West Region.

21- Angel-Urdinola, F. & Tanabe, K, "**Micro-Determinants Of Informal Employment In The Middle East & North Africa Region,**" Social Protection & Labor Policy & Technical Notes Working Paper 66594, The World Bank.,2012

22- Échevi, D. & Murt, F. , What Determines Productivity In Senegal? Sectoral Disparities &The Dual Labor Market**. The Journal Of Development Studies** , (Taylor & Francis Journals, 2009.)

23- The World Bank "WB" ,"**Doing Business Report 2018**, (Washington DC: WB, 2018).

24- Chen, M. (2012): **The Informal Economy: Definitions, Theories & Polices.** WIEGO, Working Paper No.1

25- Bajada, C. & Schneider, F. (2005): "The Shadow Economies Of The Asia-Pacific" Journal Of Pacific Economic Review, Vol. (10), Iss. (3), Pages 379-401

26- Rose Constancia Sakuhuni, **Causes, Benefits And Costs Of Informal Economy: Evidence From Zimbabwe (1980-2013),** research journal, Vol. 2, No. 4 , June , 2014, available at: www.researchjournali.com.

27- Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD" (2000): "**Tax Avoidance & Evasion",** 2000 .

28- Bureau Internationale Du Travail: **Sécurité sociale: questions, défis et perspectives**, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 89e session, Genève, 2001.

29- Brockmann, H. Genschel, P. Seelkopf, L. **,**Happy Taxation: Increasing Tax Compliance Through Positive Rewards?, **Journal Of Public Policy**, Vol. **36**, Iss. 03,

30- IPU, " **Senegal: The Informal Sector"**Agence De Senegalaise,Dakar, 2015.

31- Sara C. & Minard, L. "Valuing Entrepreneurship In The Informal Economy In Senegal**", Social Enterprise Journal**, Vol. (5) Iss: (3), Pages.186 – 209 Available at : http://Dx.Doi.Org/10.1108/17508610911004304, 2009.

32- World Bank "WB": "Economic Overview, Senegal", Washington DC, 2016 , Available at : http://Www.Worldbank.Org/En/Country/Senegal/Overview

33- Organization For Economic Co-Operation & Development "OECD": "Measuring The Non-Observed Economy A Handbook, Paris ; OECD,2002).

34- Blundo, G., Dealing With The Local State: The Informal Privatization

Of Street-Level Bureaucracies In Senegal. Development & Change, Working Paper No Doi:10.1111/J.1467-7660.2006.00502, Vol. 37, Iss. 4, 2006.

35- International Monetary Fund "IMF" "Presentation Of The Regional Economic Outlook Update MENA ", April 2012.

36- International Labor Organization «ILO» "Measuring Informality: A Statistical Manual On The Informal Sector &Informal Employment, (Geneva 2013).

37- Abid, M. & Bensalha, O. (2013): "The Informal Economy In Tunisia: Measurement & Linkage With The Formal Economy" International Journal Of Economics & Business Research, Vol.(06), Iss.(02), available at: http://Works.Bepress.Com/Ousama_Bensalha/11/

38- TrabelssiK. (2015) "Current State Of The Informal Economy In Tunisia As Seen Through Its Stakeholder" UGTT, Solider Center, Tunisia. Available At http://Www.Solidaritycenter.Org/Wp-Content/Uploads/2014/11/Tunisia.Informal-Economy-Report.UGTT_.2014.ENGLISH.Pdf

39- Ben Cheikh, N., International Conference On The Extension Of Social Protection, From 18 To 19 October 2012, Skhirat, Morocco.

40- Trabelssi, K "Current State Of The Informal Economy In Tunisia As Seen Through Its Stakeholder" UGTT, Solider Center, Tunisia , 2015 , Available At http://Www.Solidaritycenter.Org/Wp-Content/Uploads/2014/11/Tunisia.Informal-Economy-Report.UGTT_.2014.ENGLISH.Pdf

41- Redha, L. (2002): " Wage Bargaining & Economic Conditions In Tunisa", UTICA, Seminar No. 847 (21/03/2002 To 27/03/2002.)

42- International Monetary Fund "IMF" ,"Presentation Of The Regional Economic Outlook Update MENA ", April 2012

43- Blundo, G. (2006), Dealing With The Local State: The Informal Privatization Of Street-Level Bureaucracies In Senegal. Development & Change, Working Paper No Doi:10.1111/J.1467-7660.2006.00502, Vol. 37, Iss. 4

44- International Labor Organization "ILO" (2006): Bureau Of Statistics Based On Official National Data, Working Paper No 325.

45- International Labor Organization "ILO" (2013) "Measuring Informality: A Statistical Manual On The Informal Sector &Informal Employment, (Geneva 2013).

46- International Monetary Fund “IMF” (2010): “Mexico: 2010 Article IV Consultation – Staff Report & Public Information Notice On The EBD

47- Organization For Economic Co-Operation & Development “OECD” (2015) “OVERVIEW OECD Economic Surveys Mexico” January 2015 , OECD Publishing.

48- International Labor Organization “ILO” (2014b): “Informal Employment In Mexico: Current Situation, Policies & Challenges” Regional Office For Latin America & The Caribbean. April, 2014 Available At Http:// Www.Ilo.Org/Wcmsp5/Groups/Public/---Americas/---Ro-Lima/ Documents/Publication/Wcms_245889.Pdf

49- International Finance Corporation “IFC” (2009): Doing Business In Mexico, The World Bank Group.

50- Mexican Ministry Of Tourisme, “General Directorate For Foreign InvestmentIn Mexico”, 2008, Available At Www.Revemexicain.Com/ Informations_Touristiques_Mexique.Php

51- National Sample Survey Organization. «NSSO»,. National Sample Survey Round 66 2009-2010 (NSSR66). Culcutta, 2010.

52- World Bank “WB”: India’sEmployment Challenge: Creating Jobs, Helping Workers”, Poverty Reduction & Economic Management, South Asia, World Bank Report No. 35772 IN, Washington DC., 2006.

53- Chandra, A. , ‘Vocational Education & Training In India: A Perspective For Change’ Draft Of 30 October 2006, New Delhi.

54- Martha Alter Chen , The Informal Economy in African Cities: Key to Inclusive and Sustainable Urban Development,OECD Global Forum on Development , April 2017.

55- Abdel Hamid, D. & El Mahdi, A. “The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences &The Road Ahead Of Egypt”. Erf Working Paper No. 0324. Cairo, Egypt, ERF, 2003.